

معيار المراجعة (٧٢٠): مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالمعلومات الأخرى

اعتمدت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين معيار المراجعة (٧٢٠)، كما صدر من مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد، مع الأخذ في الحسبان التعديلات العامة السابق إيضاحها في وثيقة الاعتماد.

المعيار الدولي للمراجعة (٧٢٠)

مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالمعلومات الأخرى

(يسري هذا المعيار على أعمال مراجعة القوائم المالية المرتبط عليها اعتباراً من ٢٠١٧/١/١ أو بعد ذلك التاريخ)

الفهرس

الفقرة

مقدمة

٩-١	 نطاق هذا المعيار
١٠	 تاريخ السريان
١١	 الأهداف
١٢	 التعريفات
	 المتطلبات
١٣	 الحصول على المعلومات الأخرى
١٥-١٤	 قراءة المعلومات الأخرى والنظر فيها
١٦	 الاستجابة عندما يبدو أنه يوجد عدم اتساق جوهري أو عندما يبدو أن المعلومات الأخرى محرفة بشكل جوهري
١٩-١٧	 الاستجابة عندما يستنتج المراجع وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى
٢٠	 الاستجابة عند وجود تحريف جوهري في القوائم المالية، أو عندما يكون فهم المراجع للمنشأة وبيئتها بحاجة إلى تحديث
٢٤-٢١	 التقرير
٢٥	 التوثيق

المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

١٠.أ-١١	 التعريفات
٢٢أ-١١أ	 الحصول على المعلومات الأخرى
٣٨أ-٢٣أ	 قراءة المعلومات الأخرى والنظر فيها
	 الاستجابة عندما يبدو أنه يوجد عدم اتساق جوهري أو عندما يبدو أن
٤٣أ-٣٩أ	 المعلومات الأخرى محرفة بشكل جوهري
٥٠.أ-٤٤أ	 الاستجابة عندما يستنتج المراجع وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى
٥١أ	 الاستجابة عند وجود تحريف جوهري في القوائم المالية، أو عندما يكون فهم المراجع للمنشأة وبيئتها بحاجة إلى تحديث
٥٩أ-٥٢أ	 التقرير

الملحق الأول: أمثلة لمبالغ أو بنود أخرى يمكن إدراجها في المعلومات الأخرى

الملحق الثاني: أمثلة توضيحية لتقارير المراجع المستقل فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى

ينبغي قراءة معيار المراجعة (٧٢٠) "مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالمعلومات الأخرى" جنباً إلى جنب مع معيار المراجعة (٢٠٠) "الأهداف العامة للمراجع المستقل والقيام بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية".

مقدمة

نطاق هذا المعيار

١. يتناول هذا المعيار مسؤوليات المراجع فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى، سواء كانت معلومات مالية أو غير مالية (بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع عليها)، المدرجة في التقرير السنوي للمنشأة. وقد يكون التقرير السنوي للمنشأة مستنداً واحداً أو مجموعة من المستندات التي تخدم نفس الغرض.
٢. تمت صياغة هذا المعيار في سياق اضطلاع مراجع مستقل بمراجعة القوائم المالية. ووفقاً لذلك، فإن أهداف المراجع في هذا المعيار تُفهم في سياق الأهداف العامة للمراجع المنصوص عليها في الفقرة ١١ من معيار المراجعة (٢٠٠).^١ وتهدف المتطلبات في معايير المراجعة إلى تمكين المراجع من تحقيق الأهداف المحددة في هذه المعايير، وبالتالي تحقيق الأهداف العامة للمراجع. ولا يغطي رأي المراجع في القوائم المالية المعلومات الأخرى، كما لا يتطلب هذا المعيار من المراجع الحصول على أدلة مراجعة تتجاوز تلك المطلوبة لتكوين رأي في القوائم المالية.
٣. يتطلب هذا المعيار من المراجع قراءة المعلومات الأخرى والنظر فيها، لأن المعلومات الأخرى التي لا تتسق بشكلٍ جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصل عليها المراجع أثناء المراجعة قد تشير إلى وجود تحريف جوهري في القوائم المالية، أو وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى، وقد يقوض أي من ذلك من مصداقية القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها. وقد تؤثر تلك التحريفات الجوهرية أيضاً بصورة غير ملائمة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين المعد لهم تقرير المراجع.
٤. قد يساعد هذا المعيار أيضاً المراجع في الالتزام بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة^٢ التي تتطلب من المراجع تجنب أن يقرن اسمه، عن علم منه، بمعلومات يعتقد المراجع أنها تحتوي على إفادات خاطئة أو مضللة بشكلٍ جوهري أو إفادات أو معلومات مُعدة بإهمال، أو معلومات تغفل ذكر معلومات ضرورية، أو تحجبها، عندما يكون ذلك الإغفال أو الحجب مضللاً.
٥. قد تتضمن المعلومات الأخرى مبالغ أو بنوداً أخرى المقصد منها أن تكون هي نفس المبالغ أو البنود الأخرى الواردة في القوائم المالية، والمبالغ أو البنود الأخرى التي حصل المراجع على معرفة بشأنها عند المراجعة، أو المقصد منها أن تلخص هذه المبالغ أو البنود، أو توفر تفصيلاً أكثر عنها. وقد تتضمن المعلومات الأخرى أيضاً أموراً أخرى.
٦. إن مسؤوليات المراجع فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى (بخلاف مسؤوليات التقرير المنطبقة) تنطبق بغض النظر عما إذا كان المراجع قد حصل على المعلومات الأخرى قبل تاريخ تقريره أو بعده.
٧. لا ينطبق هذا المعيار على ما يلي:
 - (أ) الإعلانات الأولية عن المعلومات المالية؛ أو
 - (ب) وثائق طرح الأوراق المالية، بما في ذلك نشرات الاكتتاب.
٨. لا تمثل مسؤوليات المراجع بموجب هذا المعيار ارتباطاً تأكيد بشأن المعلومات الأخرى، ولا تفرض على المراجع التزاماً بالوصول إلى تأكيد عن المعلومات الأخرى.
٩. قد يفرض نظام أو لائحة التزامات إضافية على المراجع فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى التي هي خارج نطاق هذا المعيار.

تاريخ السريان

١٠. يسري هذا المعيار على أعمال مراجعة القوائم المالية المرتبط عليها اعتباراً من ٢٠١٧/١/١ أو بعد ذلك التاريخ.

الأهداف

١١. تتمثل أهداف المراجع، بعد قراءة المعلومات الأخرى، فيما يلي:

^١ معيار المراجعة (٢٠٠) "الأهداف العامة للمراجع المستقل والقيام بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة"

^٢ الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) الصادر عن مجلس المعايير الدولية لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين (الميثاق الدولي)، الفقرة ٢/١١

- (أ) النظر فيما إذا كان هناك عدم اتساق جوهري بين المعلومات الأخرى والقوائم المالية؛
- (ب) النظر فيما إذا كان هناك عدم اتساق جوهري بين المعلومات الأخرى والمعرفة التي حصل عليها المراجع أثناء المراجعة؛
- (ج) الاستجابة بشكل مناسب عندما يحدد المراجع أنه توجد على ما يبدو أوجه عدم اتساق جوهري، أو عندما يصبح على علم، بطريقة أخرى، بأن المعلومات الأخرى يبدو أنها محرفة بشكل جوهري؛
- (د) إعداد التقرير وفقاً لهذا المعيار.

التعريفات

١٢. لأغراض معايير المراجعة، تكون للمصطلحات الآتية المعاني المبينة قرين كل منها فيما يلي:

- (أ) التقرير السنوي: مستند، أو مجموعة من المستندات، تعدّها عادةً بشكل سنوي الإدارة أو المكلفون بالحوكمة طبقاً للأنظمة أو اللوائح أو الأعراف، ويتمثل الغرض منها في تزويد الملاك (أو أصحاب مصلحة مماثلين) بمعلومات عن عمليات المنشأة ونتائجها المالية ومركزها المالي كما هو موضح في القوائم المالية. ويتضمن التقرير السنوي، أو تُرفق به، القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها، ويشتمل عادةً على معلومات عن التطورات التي شهدتها المنشأة، وأفاقها المستقبلية ومخاطرها وحالات عدم التأكد المحيطة بها، وبيان من الهيئة الحاكمة للمنشأة، وتقارير تتناول المسائل المتعلقة بالحوكمة. (راجع: الفقرات ١٠-٥١)
- (ب) تحريف المعلومات الأخرى: يوجد تحريف في المعلومات الأخرى عندما يتم ذكر المعلومات الأخرى بشكل غير صحيح أو عندما تكون مضللة بأية صورة أخرى (لأسباب من بينها أنها تغفل أو تحجب معلومات لازمة لسلامة فهم أمر مفصّل عنه في المعلومات الأخرى). (راجع: الفقرتين ٦، ٧)
- (ج) المعلومات الأخرى: معلومات مالية أو غير مالية (بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها) يتم تضمينها في التقرير السنوي للمنشأة. (راجع: الفقرات ٨-١٠)

المتطلبات

الحصول على المعلومات الأخرى

١٣. يجب على المراجع: (راجع: الفقرات ١١-٢٢)

- (أ) أن يحدد، من خلال المناقشة مع الإدارة، المستندات التي تشكل التقرير السنوي، والطريقة التي تخطط المنشأة لإصدار تلك المستندات بها والتوقيت المقرر لهذا الإصدار؛
- (ب) أن يضع الترتيبات المناسبة مع الإدارة للحصول في الوقت المناسب، وإن أمكن، قبل تاريخ تقرير المراجع على النسخة النهائية من المستندات التي تشكل التقرير السنوي؛
- (ج) أن يطلب من الإدارة تقديم إفادة مكتوبة بأن النسخة النهائية من المستندات سيتم تقديمها للمراجع عند توفرها، وقبل أن تصدرها المنشأة، بحيث يستطيع المراجع إكمال الإجراءات التي يتطلبها هذا المعيار، وذلك عندما تكون المستندات المحددة في البند (أ) لن يتم إتاحتها كلها أو بعضها إلا بعد تاريخ تقرير المراجع. (راجع: الفقرة ٢٢)

قراءة المعلومات الأخرى والنظر فيها

١٤. يجب أن يقرأ المراجع المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك يجب عليه: (راجع: الفقرتين ٢٣، ٢٤)

- (أ) النظر فيما إذا كان هناك عدم اتساق جوهري بين المعلومات الأخرى والقوائم المالية. وكأساس لهذا النظر، ولتقويم مدى اتساق المعلومات الأخرى، يجب على المراجع مقارنة مبالغ مختارة أو بنود أخرى في المعلومات الأخرى (من المقصود أن تكون هي نفس المبالغ أو البنود الأخرى الواردة في القوائم المالية، أو المقصود أن تلخصها أو توفر المزيد من التفاصيل عنها) مع تلك المبالغ أو البنود الأخرى في القوائم المالية؛ (راجع: الفقرات ٢٥-٢٩)

(ب) النظر فيما إذا كان هناك عدم اتساق جوهري بين المعلومات الأخرى والمعرفة التي حصل عليها المراجع أثناء المراجعة، في سياق أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها والاستنتاجات التي تم التوصل إليها عند المراجعة. (راجع: الفقرات ٣٠-٣٦)

١٥. أثناء قراءة المعلومات الأخرى وفقاً للفقرة ١٤، يجب على المراجع أن يظل منتبهاً لكل ما يشير إلى أن المعلومات الأخرى، التي لا تتعلق بالقوائم المالية أو بالمعرفة التي حصل عليها المراجع أثناء المراجعة، يبدو أنها محرفة بشكل جوهري. (راجع: الفقرات ٢٤، ٣٧، ٣٨)

الاستجابة عندما يبدو أنه يوجد عدم اتساق جوهري أو عندما يبدو أن المعلومات الأخرى محرفة بشكل جوهري

١٦. إذا حدد المراجع أنه يوجد فيما يبدو عدم اتساق جوهري (أو إذا علم بأن المعلومات الأخرى يبدو أنها محرفة بشكل جوهري)، فيجب عليه أن يناقش الأمر مع الإدارة وأن ينفذ، عند اللزوم، إجراءات أخرى لاستنتاج ما إذا كان: (راجع: الفقرات ٣٩-٤٣)

(أ) يوجد تحريف جوهري في المعلومات الأخرى؛ أو

(ب) يوجد تحريف جوهري في القوائم المالية؛ أو

(ج) يلزم تحديث فهم المراجع للمنشأة وبيئتها.

الاستجابة عندما يستنتج المراجع وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى

١٧. إذا خلص المراجع إلى وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى، فيجب عليه أن يطلب من الإدارة تصحيح المعلومات الأخرى. وفي حالة:

(أ) موافقة الإدارة على إجراء التصحيح، فيجب على المراجع تحديد أن التصحيح قد تم إجراؤه؛ أو

(ب) رفض الإدارة إجراء التصحيح، فيجب على المراجع إبلاغ الأمر إلى المكلفين بالحوكمة، ومطالبهم بإجراء التصحيح.

١٨. إذا خلص المراجع إلى وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها قبل تاريخ تقرير المراجع، ولم يتم تصحيح تلك المعلومات بعد إبلاغ المكلفين بالحوكمة، فيجب على المراجع اتخاذ تصرف مناسب، بما في ذلك: (راجع: الفقرة ٤٤)

(أ) النظر فيما يترتب على ذلك من آثار في تقرير المراجع، وإبلاغ المكلفين بالحوكمة بالكيفية التي يخطط بها المراجع لمعالجة التحريف الجوهري في تقريره (انظر الفقرة ٢٢(هـ) (٢))؛ أو (راجع: الفقرة ٤٥)

(ب) الانسحاب من الارتباط، متى كان ذلك ممكناً بموجب الأنظمة أو اللوائح المنطبقة. (راجع: الفقرتين ٤٦، ٤٧)

١٩. إذا خلص المراجع إلى وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها بعد تاريخ تقرير المراجع، فيجب عليه:

(أ) تنفيذ الإجراءات اللازمة في ظل الظروف القائمة إذا تم تصحيح المعلومات الأخرى؛ أو (راجع: الفقرة ٤٨)

(ب) اتخاذ التصرف المناسب في ضوء الحقوق والالتزامات القانونية للمراجع، إذا لم يتم تصحيح المعلومات الأخرى بعد إبلاغ المكلفين بالحوكمة، سعياً للفت انتباه المستخدمين المعد لهم تقرير المراجع، بشكل مناسب، للتحريف الجوهري غير المصحح. (راجع: الفقرتين ٤٩، ٥٠)

الاستجابة عند وجود تحريف جوهري في القوائم المالية، أو عندما يكون فهم المراجع للمنشأة وبيئتها بحاجة إلى تحديث

٢٠. إذا خلص المراجع، نتيجة لتنفيذ الإجراءات الواردة في الفقرتين ١٤ و ١٥، إلى وجود تحريف جوهري في القوائم المالية، أو إذا كان فهم المراجع للمنشأة وبيئتها بحاجة إلى تحديث، فيجب عليه الاستجابة بشكل مناسب وفقاً لمعايير المراجعة الأخرى. (راجع: الفقرة ٥١)

التقرير

٢١. يجب أن يتضمن تقرير المراجع قسماً منفصلاً بعنوان "معلومات أخرى"، أو عنوان آخر مناسب، عندما يكون واقع الحال في تاريخ التقرير أن المراجع:

(أ) قد حصل على المعلومات الأخرى، أو يتوقع الحصول عليها، فيما يخص مراجعة القوائم المالية لمنشأة مدرجة؛ أو

(ب) قد حصل على بعض أو كل المعلومات الأخرى، فيما يخص مراجعة القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة. (راجع: الفقرة ٥٢)

٢٢. عندما يتطلب الأمر أن يتضمن تقرير المراجع قسماً للمعلومات الأخرى وفقاً للفقرة ٢١، فيجب أن يتضمن هذا القسم: (راجع: الفقرة ٥٣)

(أ) عبارة تفيد بأن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى؛

(ب) تحديداً لما يلي:

(١) المعلومات الأخرى، إن وجدت، التي حصل عليها المراجع قبل تاريخ تقريره؛

(٢) المعلومات الأخرى، إن وجدت، المتوقع الحصول عليها بعد تاريخ تقرير المراجع، فيما يخص مراجعة القوائم المالية لمنشأة مدرجة؛

(ج) عبارة تفيد بأن رأي المراجع لا يغطي المعلومات الأخرى، وبالتالي فإن المراجع لا يبدي (أو لن يُبدي) رأي مراجعة أو أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها؛

(د) وصفاً لمسؤوليات المراجع المتعلقة بقراءة المعلومات الأخرى والنظر فيها والتقرير عنها، حسبما هو مطلوب بموجب هذا المعيار؛

(هـ) عندما تكون المعلومات الأخرى قد تم الحصول عليها قبل تاريخ تقرير المراجع، يتضمن هذا القسم إمّا:

(١) عبارة تفيد بأن المراجع ليس لديه ما يتم التقرير عنه؛ أو

(٢) عبارة تصف التحريف الجوهرى غير المصحح في المعلومات الأخرى إذا خلص المراجع إلى وجود تحريف جوهرى غير مصحح في المعلومات الأخرى.

٢٣. عندما يبدي المراجع رأياً متحفظاً أو معارضاً وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠٥)،^٣ فيجب عليه أن ينظر فيما يترتب على الأمر الذي نشأ عنه تعديل الرأي من آثار في العبارة المطلوبة في الفقرة ٢٢ (هـ). (راجع: الفقرات ٥٤١-٥٨١)

التقرير المفروض بموجب نظام أو لائحة

٢٤. إذا كان المراجع مطالباً بموجب الأنظمة أو اللوائح في دولة معينة بالإشارة إلى المعلومات الأخرى في تقرير المراجع باستخدام تنسيق أو صيغة محددة، فلا يجوز أن يشير تقرير المراجع إلى المعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية^(*) إلا إذا تضمن التقرير، كحد أدنى: (راجع: الفقرة ٥٩١)

(أ) تحديداً للمعلومات الأخرى التي حصل عليها المراجع قبل تاريخ تقريره؛

(ب) وصفاً لمسؤوليات المراجع فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى؛

(ج) عبارة صريحة تتناول نتيجة عمل المراجع لهذا الغرض.

التوثيق

٢٥. عند تناول متطلبات معيار المراجعة (٢٣٠)،^٤ المنطبقة على هذا المعيار، يجب على المراجع أن يُضَمِّن في توثيقه لأعمال المراجعة:

(أ) توثيق الإجراءات المنفذة بموجب هذا المعيار؛

(ب) النسخة النهائية من المعلومات الأخرى التي نفذ المراجع عليها العمل المطلوب بموجب هذا المعيار.

^٣ معيار المراجعة (٧٠٥) "التعديلات على الرأي في تقرير المراجع المستقل"

* معايير المراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية هي المعايير الدولية للمراجعة كما صدرت من المجلس الدولي مع تعديلات محدودة لتكييف تطبيقها بما يتفق مع البيئة النظامية في المملكة العربية السعودية. ولم تغير هذه التعديلات أيًا من متطلبات تلك المعايير.

^٤ معيار المراجعة (٢٣٠) "توثيق أعمال المراجعة"، الفقرات ٨-١١

المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

التعريفات

التقرير السنوي (راجع: الفقرة ١٢ أ))

- ١أ قد تحدد الأنظمة أو اللوائح أو الأعراف السائدة محتوى التقرير السنوي للمنشآت في دولة معينة، والاسم الذي يجب أن يُشار به إليه؛ ومع ذلك، فإن المحتوى والاسم قد يختلفان داخل الدولة الواحدة ومن دولة لأخرى.
- ٢أ يُعد التقرير السنوي عادةً على أساس سنوي. ومع ذلك، فعندما تكون القوائم المالية محل المراجعة مُعدّة لفترة أقل من سنة أو أكثر منها، فيمكن أيضاً إعداد تقرير سنوي يغطي نفس الفترة التي تغطيها القوائم المالية.
- ٣أ في بعض الحالات، قد يكون التقرير السنوي للمنشأة في صورة مستند واحد ويُشار إليه بعنوان "التقرير السنوي" أو بعنوان آخر. وفي حالات أخرى، قد تتطلب الأنظمة أو اللوائح أو الأعراف السائدة أن تُعد المنشأة تقريراً للملاك (أو لأصحاب مصلحة مماثلين) يحتوي على معلومات عن عمليات المنشأة ونتائجها المالية ومركزها المالي، كما هو موضح في القوائم المالية (أي تقدم لهم تقريراً سنوياً) في صورة مستند واحد، أو في صورة مستنديين أو أكثر منفصلين يحققان معاً نفس الغرض. وعلى سبيل المثال، بناءً على الأنظمة أو اللوائح أو الأعراف السائدة في دولة معينة، فقد يشكل واحداً أو أكثر من المستندات الآتية جزءاً من التقرير السنوي:
- تقرير الإدارة، أو تعليقات الإدارة، أو الاستعراض التشغيلي والمالي أو تقارير مماثلة من قبل المكلفين بالحوكمة (على سبيل المثال، تقرير مجلس الإدارة).
 - بيان رئيس مجلس الإدارة.
 - بيان حوكمة الشركة.
 - تقارير الرقابة الداخلية وتقييم المخاطر.
- ٤أ قد يُتاح التقرير السنوي للمستخدمين في شكل مطبوع أو إلكترونياً، بما في ذلك على الموقع الإلكتروني للمنشأة. وقد يستوفي مستند ما (أو مجموعة من المستندات) تعريف التقرير السنوي، بغض النظر عن طريقة إتاحتها للمستخدمين.
- ٥أ يختلف التقرير السنوي في طبيعته والغرض منه ومحتواه عن التقارير الأخرى، كالتقرير المُعدّ مثلاً لتلبية حاجة مجموعة معينة من أصحاب المصالح إلى المعلومات، أو التقرير المُعدّ للالتزام بهدف تنظيمي معين من أهداف التقرير (حتى عندما يتطلب الأمر إتاحة مثل هذا التقرير للعموم). ومن أمثلة التقارير التي لا تشكل عادةً جزءاً من مجموعة المستندات التي يشملها التقرير السنوي، عند صدورهما كمستندات قائمة بذاتها (مع مراعاة الأنظمة أو اللوائح أو الأعراف السائدة)، ومن ثم لا تُعدّ من المعلومات الأخرى الواقعة ضمن نطاق هذا المعيار، ما يلي:
- تقارير الصناعة أو التقارير التنظيمية المنفصلة (على سبيل المثال، التقارير عن مدى كفاية رأس المال)، كتلك التي قد يتم إعدادها في صناعات المصارف والتأمين والمعاشات التقاعدية.
 - تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات.
 - تقارير الاستدامة.
 - تقارير التنوع وتكافؤ الفرص.
 - تقارير المسؤولية عن المنتج.
 - تقارير ظروف العمل وممارسات العمالة.
 - تقارير حقوق الإنسان.

تحريف المعلومات الأخرى (راجع: الفقرة ١٢ (ب))

٦أ عندما يتم الإفصاح عن أمر معين في المعلومات الأخرى، فإن المعلومات الأخرى قد تغفل أو تحجب المعلومات الضرورية لسلامة فهم ذلك الأمر. فعلى سبيل المثال، إذا كانت المعلومات الأخرى تستهدف تناول مؤشرات الأداء الرئيسية التي تستخدمها الإدارة، فإن إغفال ذكر مؤشر أداء رئيسي تستخدمه الإدارة قد يشير إلى أن المعلومات الأخرى مضللة.

٧أ يمكن مناقشة مفهوم الأهمية النسبية في إطار قابل للتطبيق على المعلومات الأخرى، وإذا كان الأمر كذلك، يمكن أن يوفر مثل هذا الإطار إطاراً مرجعياً للمراجع عند إصدار الأحكام عن الأهمية النسبية بموجب هذا المعيار. إلا أنه في العديد من الحالات، قد لا يكون هناك إطار قابل للتطبيق يتضمن مناقشة لمفهوم الأهمية النسبية عند تطبيقها على المعلومات الأخرى. وفي مثل هذه الظروف، توفر الخصائص الآتية للمراجع إطاراً مرجعياً في تحديد ما إذا كان تحريف المعلومات الأخرى يُعدّ جوهرياً:

- أن يتم النظر للأهمية النسبية في سياق الاحتياجات المشتركة من المعلومات للمستخدمين كمجموعة واحدة. ومن المتوقع أن يكون مستخدمو المعلومات الأخرى هم نفس مستخدمي القوائم المالية، وعلى هذا النحو يمكن توقع أن المستخدمين سيقروون المعلومات الأخرى لتوفير سياق للقوائم المالية.
- أن تأخذ الأحكام بشأن الأهمية النسبية في الحسبان الظروف الخاصة بالتحريف، مع مراعاة ما إذا كان المستخدمون سيتأثرون بالتحريف غير المصحح. ولا تؤثر كل التحريفات على القرارات الاقتصادية للمستخدمين.
- أن تشتمل الأحكام بشأن الأهمية النسبية على كل من الاعتبارات النوعية والكمية. وبناءً عليه، قد تأخذ مثل تلك الأحكام في الحسبان طبيعة أو حجم البنود التي تتناولها المعلومات الأخرى في سياق التقرير السنوي للمنشأة.

المعلومات الأخرى (راجع: الفقرة ١٢ (ج))

٨أ يحتوي الملحق الأول على أمثلة للمبالغ أو البنود الأخرى التي قد يتم تضمينها في المعلومات الأخرى.

٩أ في بعض الحالات، قد يتطلب إطار التقرير المالي المنطبق إفصاحات محددة، ولكن يسمح بوضعها خارج القوائم المالية.^٥ ولأن مثل هذه الإفصاحات مطلوبة بموجب إطار التقرير المالي المنطبق، فإنها تشكل جزءاً من القوائم المالية. وبالتالي، لا تمثل معلومات أخرى لغرض هذا المعيار.

١٠أ لا تمثل لغة تقارير الأعمال التجارية الموسعة (XBRL) معلومات أخرى حسب التعريف الوارد في هذا المعيار.

الحصول على المعلومات الأخرى (راجع: الفقرة ١٣)

١١أ يكون تحديد المستند الذي يمثل التقرير السنوي أو المستندات التي يتشكل منها ذلك التقرير، واضحاً غالباً استناداً إلى الأنظمة أو اللوائح أو الأعراف السائدة. وفي العديد من الحالات، ربما تكون الإدارة أو المكلفون بالحوكمة قد أصدرت وفقاً لما جرت عليه العادة حزمة من المستندات التي تشكل معاً التقرير السنوي، أو ربما تكون قد آلت على نفسها القيام بذلك. إلا أنه في بعض الحالات، قد لا يكون واضحاً ما هي المستندات التي تمثل، أو التي يتشكل منها، التقرير السنوي. وفي مثل هذه الحالات، يُعد توقيت المستندات والغرض منها (والمستهدفين باستخدامها) من الأمور التي قد تكون ذات صلة بتحديد المراجع للمستندات التي تمثل، أو التي يتشكل منها، التقرير السنوي.

١٢أ عندما تتم ترجمة التقرير السنوي إلى لغات أخرى بمقتضى الأنظمة أو اللوائح (مثلما قد يحدث عندما توجد في دولة معينة أكثر من لغة رسمية)، أو عندما يتم إعداد "تقارير سنوية" متعددة بموجب قوانين مختلفة (على سبيل المثال، عندما تكون المنشأة مدرجة في أكثر من دولة)، فقد تكون هناك حاجة إلى النظر فيما إذا كان أحد "التقارير السنوية"، أو أكثر من تقرير منها، تشكل جزءاً من المعلومات الأخرى. وقد توفر الأنظمة أو اللوائح المحلية المزيد من الإرشادات في هذا الصدد.

١٣أ الإدارة أو المكلفون بالحوكمة هم المسؤولون عن إعداد التقرير السنوي. ويمكن أن يتصل المراجع بالإدارة أو المكلفين بالحوكمة بشأن ما يلي:

^٥ على سبيل المثال، يسمح المعيار الدولي للتقرير المالي (٧) "الأدوات المالية: الإفصاحات" بأن يتم إدراج إفصاحات معينة تتطلبها المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية في القوائم المالية، أو بتضمين هذه الإفصاحات عن طريق وضع إحالات مرجعية في القوائم المالية إلى بعض القوائم الأخرى، مثل تعليق الإدارة أو تقرير المخاطر، التي تكون متاحة لمستخدمي القوائم المالية بنفس شروط القوائم المالية وفي نفس الوقت.

• توقعات المراجع فيما يتعلق بالحصول على النسخة النهائية من التقرير السنوي (بما في ذلك أية مجموعة من المستندات التي تشكل معاً التقرير السنوي) في الوقت المناسب قبل تاريخ تقرير المراجع، بحيث يستطيع المراجع إنجاز الإجراءات المطلوبة بموجب هذا المعيار قبل تاريخ تقريره، أو إذا لم يكن ذلك ممكناً، ففي أقرب وقت ممكن عملياً، وعلى أية حال يجب أن يكون ذلك قبل إصدار المنشأة لتلك المعلومات.

• الآثار المحتملة المترتبة عندما يتم الحصول على المعلومات الأخرى بعد تاريخ تقرير المراجع.

١٤أ قد تكون الاتصالات المشار إليها في الفقرة ١٣أ مناسبة بشكل خاص، على سبيل المثال:

• عند تنفيذ ارتباط مراجعة لأول مرة.

• عندما يكون هناك تغيير في الإدارة أو المكلفين بالحوكمة.

• عندما يكون من المتوقع أن يتم الحصول على المعلومات الأخرى بعد تاريخ تقرير المراجع.

١٥أ عندما يتعين أن يقوم المكلفون بالحوكمة باعتماد المعلومات الأخرى قبل إصدارها من المنشأة، فإن النسخة النهائية من مثل هذه المعلومات الأخرى هي تلك التي تم اعتمادها من المكلفين بالحوكمة للإصدار.

١٦أ في بعض الحالات، قد يكون التقرير السنوي للمنشأة عبارة عن مستند واحد يتم إصداره، وفقاً للأنظمة أو اللوائح أو ممارسات التقرير الخاصة بالمنشأة، بعد فترة وجيزة من فترة التقرير المالي للمنشأة بحيث يكون متاحاً للمراجع قبل تاريخ تقرير المراجع. وفي حالات أخرى، قد لا تكون هناك حاجة لإصدار مثل هذا المستند حتى وقت لاحق، أو قد يتم إصداره في وقت تختاره المنشأة. وقد تكون هناك أيضاً ظروف يكون فيها التقرير السنوي للمنشأة عبارة عن مجموعة من المستندات، يخضع كل منها لمتطلبات مختلفة أو ممارسات تقرير مختلفة من قبل المنشأة فيما يتعلق بتوقيت صدورها.

١٧أ في تاريخ تقرير المراجع، قد تكون هناك ظروف تأخذ عندها المنشأة في الحسبان إعداد مستند قد يكون جزءاً من التقرير السنوي للمنشأة (على سبيل المثال، تقرير اختياري لأصحاب المصالح) ولكن لا يكون باستطاعة الإدارة أن تؤكد للمراجع غرض أو توقيت صدور مثل هذا المستند. وإذا كان المراجع غير قادر على التأكد من غرض أو توقيت صدور مثل هذا المستند، فإن المستند لا يعد معلومات أخرى لأغراض هذا المعيار.

١٨أ يمكن الحصول على المعلومات الأخرى في الوقت المناسب قبل تاريخ تقرير المراجع من القيام بأي تعديلات يتبين أنه من الضروري إجراؤها على القوائم المالية، أو على تقرير المراجع، أو على المعلومات الأخرى قبل صدورها. وقد يشير خطاب ارتباط المراجعة^٦ إلى اتفاق مع الإدارة على أن تتيح المعلومات الأخرى للمراجع في الوقت المناسب، وإن أمكن، قبل تاريخ تقرير المراجع.

١٩أ عند إتاحة المعلومات الأخرى للمستخدمين عبر الموقع الإلكتروني للمنشأة فقط، فإن نسخة المعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها من المنشأة، وليس مباشرة من موقع المنشأة، هي الوثيقة ذات الصلة التي سينفذ عليها المراجع الإجراءات وفقاً لهذا المعيار. ولا يتحمل المراجع أية مسؤولية بموجب هذا المعيار للبحث عن المعلومات الأخرى، بما في ذلك المعلومات الأخرى التي قد تكون على الموقع الإلكتروني للمنشأة، ولا أية مسؤولية لتنفيذ أي إجراءات للتأكد من أن المعلومات الأخرى معروضة بشكل مناسب على الموقع الإلكتروني للمنشأة، أو أنها قد تم إرسالها أو عرضها إلكترونياً بشكل مناسب.

٢٠أ لا يوجد ما يمنع المراجع من تأريخ أو إصدار تقريره في حالة عدم حصوله على بعض أو جميع المعلومات الأخرى.

٢١أ عندما يتم الحصول على المعلومات الأخرى بعد تاريخ تقرير المراجع، لا يُطالب المراجع بتحديث الإجراءات المنفذة وفقاً للفقرتين ٦ و ٧ من معيار المراجعة (٥٦٠).^٧

٢٢أ يضع معيار المراجعة (٥٨٠)^٨ متطلبات ويقدم إرشادات بشأن استخدام الإفادات المكتوبة. ويتمثل الهدف من الإفادة المكتوبة، التي تتطلب الفقرة ١٣(ج) الحصول عليها فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى التي لن تكون متاحة إلا بعد تاريخ تقرير المراجع، في دعم قدرة المراجع على

^٦ معيار المراجعة (٢١٠) "الاتفاق على شروط ارتباطات المراجعة"، الفقرة ٢٤أ

^٧ معيار المراجعة (٥٦٠) "الأحداث اللاحقة"

^٨ معيار المراجعة (٥٨٠) "الإفادات المكتوبة"

استكمال الإجراءات التي يتطلبها هذا المعيار فيما يتعلق بتلك المعلومات. وإضافة لذلك، قد يجد المراجع أنه من المفيد طلب الحصول على إفادات مكتوبة أخرى تفيد، على سبيل المثال، بما يلي:

- أن الإدارة قد أبلغت المراجع بجميع المستندات المتوقع أن تصدرها والتي قد تتشكل منها المعلومات الأخرى؛
- أن القوائم المالية وأي معلومات أخرى حصل عليها المراجع قبل تاريخ تقريره تُعد متسقة مع بعضها، وأن المعلومات الأخرى لا تحتوي على أي تحريفات جوهرية؛
- أن الإدارة تعزز إعداد وإصدار المعلومات الأخرى التي لم يحصل عليها المراجع قبل تاريخ تقريره، والتوقيت المتوقع لذلك الإصدار.

قراءة المعلومات الأخرى والنظر فيها (راجع: الفقرة ١٤، ١٥)

٢٣أ يُعد المراجع مطالباً بموجب معيار المراجعة (٢٠٠)^٩ بالتخطيط للمراجعة وتنفيذها مع التحلي بنزعة الشك المهني. ويتضمن الحفاظ على نزعة الشك المهني عند قراءة المعلومات الأخرى والنظر فيها، على سبيل المثال، إدراك أن الإدارة قد تكون مفرطة في التفاؤل بشأن نجاح خططها، والانتباه للمعلومات التي قد تكون غير متسقة مع:

(أ) القوائم المالية؛ أو

(ب) المعرفة التي حصل عليها المراجع أثناء المراجعة.

٢٤أ وفقاً لمعيار المراجعة (٢٢٠) (المحدث)، فإن الشريك المسؤول عن الارتباط مطالب بتحمل المسؤولية عن توجيه أعضاء فريق الارتباط والإشراف عليهم وفحص عملهم،^{١٠} والتحقق من أن الجوانب الخاصة بطبيعة وتوقيت ومدى التوجيه والإشراف والفحص قد تم التخطيط لها وتم تنفيذها وفقاً لسياسات أو إجراءات المكتب والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة.^{١١} وفي سياق هذا المعيار، فإن العوامل التي يمكن أن تؤخذ في الحسبان عند تحديد أعضاء فريق الارتباط المناسبين لمعالجة متطلبات الفقرتين ١٤ و١٥، تشمل ما يلي:

- الخبرة النسبية لأعضاء فريق الارتباط.
- ما إذا كان أعضاء فريق الارتباط الذي سيتم تكليفهم بالمهام لديهم المعرفة الملائمة التي تم الحصول عليها أثناء المراجعة لتحديد أوجه عدم الاتساق بين المعلومات الأخرى وتلك المعرفة.
- درجة الحكم التي ينطوي عليها تناول متطلبات الفقرتين ١٤ و١٥. فعلى سبيل المثال، قد يقوم الأعضاء الأقل خبرة في فريق الارتباط بتنفيذ الإجراءات التي تهدف إلى تقويم اتساق المبالغ الواردة في المعلومات الأخرى التي من المقصود أن تكون هي نفس المبالغ الواردة في القوائم المالية.
- ما إذا كان من الضروري في حالة مراجعة المجموعة توجيه استفسارات لمراجع أحد المكونات عند معالجة المعلومات الأخرى المتعلقة بذلك المكون.

النظر فيما إذا كان هناك عدم اتساق جوهري بين المعلومات الأخرى والقوائم المالية (راجع: الفقرة ١٤ (أ))

٢٥أ قد تتضمن المعلومات الأخرى مبالغ أو بنود أخرى المقصود منها أن تكون هي نفس المبالغ أو البنود الأخرى الواردة في القوائم المالية، أو المقصود أن تلخص هذه المبالغ أو البنود أو أن توفر تفصيلاً أكثر عنها. وقد تتضمن أمثلة تلك المبالغ أو البنود الأخرى:

- جداول أو خرائط أو رسوم بيانية تحتوي على معلومات مستخلصة من القوائم المالية.
- إفصاحاً يوفر تفصيلاً أكبر عن رصيد أو حساب يظهر في القوائم المالية، مثل "الإيراد لسنة ٢٠×١ يشمل XXX مليون من المنتج X، و٧٧٧ مليون من المنتج Y".
- توضيحات للنتائج المالية، مثل "مجموع مصروفات البحث والتطوير كان XXX في عام ٢٠×١".

^٩ معيار المراجعة (٢٠٠)، الفقرة ١٥

^{١٠} معيار المراجعة (٢٢٠) (المحدث) "إدارة الجودة لمراجعة القوائم المالية"، الفقرتان ٢٩ و ٣٠

^{١١} معيار المراجعة (٢٢٠) (المحدث)، الفقرة ٣٠ (أ)

- ٢٦١ عند تقويم مدى اتساق المبالغ أو البنود الأخرى المختارة الواردة في المعلومات الأخرى مع القوائم المالية، لا يتعين على المراجع مقارنة جميع المبالغ أو البنود الأخرى الواردة في المعلومات الأخرى، التي من المقصود أن تكون هي نفس المبالغ أو البنود الأخرى الواردة في القوائم المالية، أو المقصود أن تلخصها أو توفر المزيد من التفاصيل عنها، مع تلك المبالغ أو البنود الأخرى الواردة في القوائم المالية.
- ٢٧١ يُعد اختيار المبالغ أو البنود الأخرى التي سيتم المقارنة بينها مسألة حكم مهني. ومن بين العوامل ذات الصلة بهذا الحكم ما يلي:
- أهمية المبلغ أو البند الآخر في السياق الذي يتم عرضه فيه، والتي قد تؤثر على الأهمية التي قد يولمها المستخدمون لهذا المبلغ أو البند الآخر (على سبيل المثال، نسبة أو مبلغ رئيسي).
 - في حالة القياس الكمي، الحجم النسبي للمبلغ بالمقارنة مع الحسابات أو البنود التي يتعلق بها الواردة في القوائم المالية أو المعلومات الأخرى.
 - حساسية المبلغ أو البند الآخر المعين الوارد في المعلومات الأخرى، على سبيل المثال، المدفوعات على أساس الأسهم للإدارة العليا.
- ٢٨١ يُعدّ تحديد طبيعة ومدى الإجراءات التي تتناول المتطلب الوارد في الفقرة ١٤ (أ) مسألة حكم مهني، مع إدراك أن مسؤوليات المراجع بموجب هذا المعيار لا تشكل ارتباطاً تأكيد بشأن المعلومات الأخرى، ولا تفرض التزاماً بالوصول إلى تأكيد عن المعلومات الأخرى. ومن أمثلة هذه الإجراءات ما يلي:
- مقارنة المعلومات بالقوائم المالية، وذلك بالنسبة للمعلومات التي يُقصد منها أن تكون هي نفس المعلومات الواردة في القوائم المالية.
 - مقارنة الكلمات المستخدمة والأخذ في الحسبان أهمية الاختلافات في الصيغة المستخدمة، وما إذا كانت تلك الاختلافات تعني ضمناً معاني مختلفة، وذلك بالنسبة للمعلومات التي يُقصد منها أن تُعطي نفس معنى الإفصاحات الواردة في القوائم المالية.
 - الحصول من الإدارة على مطابقة بين المبلغ في المعلومات الأخرى والمبلغ في القوائم المالية والقيام بما يلي:
 - مقارنة البنود الواردة في المطابقة مع القوائم المالية والمعلومات الأخرى؛
 - التحقق مما إذا كانت العمليات الحسابية داخل المطابقة دقيقة حسابياً.
- ٢٩١ يتضمن تقويم مدى اتساق المبالغ أو البنود الأخرى المختارة الواردة في المعلومات الأخرى مع القوائم المالية، تقويم طريقة عرضها مقارنةً بالقوائم المالية، عندما يكون ذلك ملائماً بالنظر لطبيعة المعلومات الأخرى.
- النظر فيما إذا كان هناك عدم اتساق جوهري بين المعلومات الأخرى والمعرفة التي حصل عليها المراجع أثناء المراجعة (راجع: الفقرة ١٤ (ب))
- ٣٠١ قد تتضمن المعلومات الأخرى مبالغ أو بنود لها علاقة بالمعرفة التي حصل عليها المراجع أثناء المراجعة (بخلاف تلك الواردة في الفقرة ١٤ (أ)). وقد تتضمن أمثلة تلك المبالغ أو البنود:
- إفصاحاً عن الوحدات المنتجة، أو جدولاً يخص ذلك الإنتاج حسب المنطقة الجغرافية.
 - إفادة بأن "الشركة استحدثت المنتج X والمنتج Y خلال العام".
 - ملخصاً لمواقع العمليات الرئيسية للمنشأة، مثل "مركز العمليات الرئيسي للمنشأة يقع في الدولة X، وتوجد أيضاً عمليات في الدولتين Y و Z".
- ٣١١ تشمل المعرفة التي يكتسبها المراجع أثناء المراجعة فهم المراجع للمنشأة وبيئتها وإطار التقرير المالي المنطبق ونظام الرقابة الداخلية للمنشأة، الذي يتم التوصل إليه وفقاً لمعيار المراجعة (٣١٥) (المحدث في عام ٢٠١٩).^{١٢} ويحدد معيار المراجعة (٣١٥) (المحدث في عام ٢٠١٩) الفهم المطلوب من المراجع، والذي يتناول أموراً مثل التوصل إلى فهم لما يلي:
- (أ) الهيكل التنظيمي للمنشأة وملكيته وحوكمتها ونموذج أعمالها، بما في ذلك مدى دمج استخدام تقنية المعلومات في نموذج الأعمال؛
- (ب) عوامل الصناعة والعوامل التنظيمية والخارجية الأخرى ذات الصلة؛

^{١٢} معيار المراجعة (٣١٥) (المحدث في عام ٢٠١٩) "التعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها"، الفقرات ٢٧-١٩

(ج) المقاييس ذات الصلة المستخدمة، داخلياً وخارجياً، لتقييم الأداء المالي للمنشأة.

٣٢أ قد تشمل المعرفة التي يكتسبها المراجع أثناء المراجعة أيضاً الأمور التي لها طابع مستقبلي. ومثل هذه الأمور قد تتضمن، على سبيل المثال، التوقعات التجارية والتدفقات النقدية المستقبلية التي يأخذها المراجع في الحسبان عند تقويم الافتراضات التي تستخدمها الإدارة في تطبيق اختبارات الهبوط في القيمة على الأصول غير الملموسة مثل الشهرة، أو عند تقويم تقدير الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

٣٣أ عند النظر فيما إذا كان هناك عدم اتساق جوهري بين المعلومات الأخرى والمعرفة التي حصل عليها المراجع أثناء المراجعة، قد يركز المراجع على تلك الأمور الواردة في المعلومات الأخرى والتي على قدرٍ كافٍ من الأهمية بحيث إن أي تحريف في المعلومات الأخرى فيما يتعلق بتلك الأمور قد يكون جوهرياً.

٣٤أ فيما يتعلق بالعديد من الأمور الواردة في المعلومات الأخرى، فإن تذكر المراجع لأدلة المراجعة التي تم الحصول عليها والاستنتاجات التي تم التوصل إليها أثناء المراجعة قد يكون كافياً لتمكين المراجع من النظر فيما إذا كان هناك عدم اتساق جوهري بين المعلومات الأخرى والمعرفة التي حصل عليها المراجع أثناء المراجعة. وكلما زادت خبرة المراجع ودرايته بالجوانب الرئيسية للمراجعة، زادت احتمالية أن يكون تذكر المراجع للأمور ذات الصلة كافياً. فعلى سبيل المثال، قد يكون المراجع قادراً على النظر فيما إذا كان هناك عدم اتساق جوهري بين المعلومات الأخرى والمعرفة التي حصل عليها أثناء المراجعة، دون الحاجة لاتخاذ مزيد من التصرفات، في ضوء تذكر المراجع للمناقشات التي جرت مع الإدارة أو المكلفين بالحوكمة، أو نتائج الإجراءات التي تم القيام بها أثناء المراجعة، مثل قراءة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة.

٣٥أ قد يحدد المراجع أن الرجوع إلى توثيق أعمال المراجعة ذي الصلة أو توجيه الاستفسارات إلى الأعضاء المعنيين في فريق الارتباط، بمن فيهم مراجعي المكونات المعنيين، هو أمر مناسب كأساس لنظر المراجع فيما إذا كان يوجد عدم اتساق جوهري. فعلى سبيل المثال:

- عندما تصف المعلومات الأخرى التوقف المخطط لخط إنتاج رئيسي، فإن المراجع على الرغم من علمه بهذا التوقف، قد يقوم بتوجيه استفسارات إلى أعضاء فريق الارتباط المعنيين الذين نفذوا إجراءات المراجعة في هذا المجال لدعم نظر المراجع فيما إذا كان الوصف غير متسق بشكلٍ جوهري مع المعرفة التي حصل عليها المراجع أثناء المراجعة.
- عندما تصف المعلومات الأخرى تفاصيل مهمة لدعوى قضائية تم تناولها أثناء المراجعة، ولكن لم يستطع المراجع تذكرها على نحو كافٍ، فقد يكون من الضروري الرجوع إلى توثيق أعمال المراجعة الذي يحتوي على ملخص لهذه التفاصيل.

٣٦أ يُعد رجوع المراجع إلى توثيق أعمال المراجعة ذي الصلة ومدى ذلك الرجوع، أو توجيه الاستفسارات إلى الأعضاء المعنيين في فريق الارتباط، بمن فيهم مراجعي المكونات المعنيين، مسألة حكم مهني. ومع ذلك، فقد لا يكون من الضروري للمراجع الرجوع إلى توثيق أعمال المراجعة ذي الصلة، أو توجيه الاستفسارات إلى الأعضاء المعنيين في فريق الارتباط، بمن فيهم مراجعي المكونات المعنيين، عن أي أمر وارد في المعلومات الأخرى.

الانتباه الدائم للإشارات الأخرى التي تفيد بأن المعلومات الأخرى يبدو أنها محرفة بشكلٍ جوهري (راجع: الفقرة ١٥)

٣٧أ قد تتضمن المعلومات الأخرى مناقشة للأمور غير المتعلقة بالقوائم المالية، وقد تمتد أيضاً إلى ما هو أبعد من المعرفة التي حصل عليها المراجع أثناء المراجعة. فعلى سبيل المثال، قد تتضمن المعلومات الأخرى قوائم عن انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري من المنشأة.

٣٨أ إن الانتباه الدائم للإشارات الأخرى التي تدل على أنه يوجد، فيما يبدو، تحريف جوهري في المعلومات الأخرى التي لا تتعلق بالقوائم المالية أو بالمعرفة التي حصل عليها المراجع أثناء المراجعة يساعد المراجع في الالتزام بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة التي تتطلب من المراجع تجنب أن يقرن اسمه، عن علم منه، بمعلومات أخرى يعتقد المراجع أنها تحتوي على إفادات خاطئة أو مضللة بشكلٍ جوهري أو إفادات مُعدة بإهمال، أو معلومات تغفل ذكر معلومات ضرورية أو تحجبها بحيث تكون تلك المعلومات الأخرى مضللة.^{١٣} ويحتمل أن يؤدي الانتباه الدائم للإشارات الأخرى تدل فيما يبدو على وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى إلى تعرف المراجع على أمور، مثل:

- الاختلافات بين المعلومات الأخرى والمعرفة العامة لعضو فريق الارتباط الذي يقرأ تلك المعلومات الأخرى، فضلاً عن المعرفة التي تم الحصول عليها أثناء المراجعة، التي تدعو المراجع إلى الاعتقاد بأن المعلومات الأخرى يبدو أنها محرفة بشكلٍ جوهري؛ أو

^{١٣} الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة، الفقرة ٢/١١

- عدم الاتساق الداخلي في المعلومات الأخرى الذي يدعو المراجع إلى الاعتقاد بأن المعلومات الأخرى يبدو أنها محرفة بشكل جوهري.

الاستجابة عندما يبدو أنه يوجد عدم اتساق جوهري أو عندما يبدو أن المعلومات الأخرى محرفة بشكل جوهري (راجع: الفقرة ١٦)

٣٩أ قد تتضمن مناقشة المراجع مع الإدارة حول عدم الاتساق الجوهري (أو المعلومات الأخرى التي يبدو أنها محرفة بشكل جوهري) مطالبة الإدارة بتقديم الدعم لأساس إفاداتها في المعلومات الأخرى. واستناداً إلى المعلومات أو التفسيرات الإضافية المقدمة من الإدارة، قد يقتنع المراجع بأن المعلومات الأخرى غير محرفة بشكل جوهري. فعلى سبيل المثال، قد تشير تفسيرات الإدارة إلى وجود أسباب معقولة وكافية للاختلافات الوجيهة في الاجتهاد.

٤٠أ وفي المقابل، قد توفر المناقشة مع الإدارة المزيد من المعلومات التي تدعم استنتاج المراجع بشأن وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى.

٤١أ قد تكون مخالفة المراجع للإدارة في الأمور الاجتهادية أصعب من مخالفته لها في الأمور التي تمثل حقائق بشكل أكبر. ومع ذلك، فقد تكون هناك ظروف يخلص فيها المراجع إلى أن المعلومات الأخرى تحتوي على إفادات لا تتسق مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصل عليها المراجع أثناء المراجعة. وقد تثير هذه الظروف شكوكاً حول المعلومات الأخرى أو القوائم المالية أو المعرفة التي حصل عليها المراجع أثناء المراجعة.

٤٢أ نظراً لاتساع نطاق التحريفات الجوهريّة المحتملة في المعلومات الأخرى، فإن طبيعة ومدى الإجراءات الأخرى التي قد ينفذها المراجع لاستنتاج ما إذا كان هناك تحريف جوهري في المعلومات الأخرى هما من الأمور التي تعود إلى الحكم المهني للمراجع بحسب الظروف القائمة.

٤٣أ عندما يوجد أمر ما غير متعلق بالقوائم المالية أو بالمعرفة التي حصل عليها المراجع أثناء المراجعة، فإن المراجع قد لا يكون قادراً على إجراء تقييم كامل لردود الإدارة على استفساراته. ومع ذلك، واستناداً إلى المعلومات أو التفسيرات الإضافية المقدمة من الإدارة، أو بعد التغييرات التي تجريها الإدارة على المعلومات الأخرى، قد يقتنع المراجع بأن عدم الاتساق الجوهري لم يعد من الواضح أنه موجود أو أن المعلومات الأخرى لم يعد من الواضح أنها محرفة بشكل جوهري. وعندما لا يكون المراجع قادراً على استنتاج أن عدم الاتساق الجوهري لم يعد من الواضح أنه موجود، أو أن المعلومات الأخرى لم يعد من الواضح أنها محرفة بشكل جوهري، فإنه قد يطلب من الإدارة التشاور مع طرف ثالث مؤهل (على سبيل المثال، أحد الخبراء الذين تستعين بهم الإدارة أو مستشار قانوني). وفي حالات معينة، وبعد الأخذ في الحسبان الردود المتحصل عليها من التشاور مع الإدارة، قد لا يكون المراجع قادراً على استنتاج ما إذا كان هناك تحريف جوهري في المعلومات الأخرى أم لا. ومن بين التصرفات التي قد يتخذها المراجع عندئذ واحد أو أكثر مما يلي:

- استشارة المستشار القانوني للمراجع؛ أو
- النظر فيما يترتب على ذلك من آثار في تقرير المراجع، على سبيل المثال ما إذا كان سيتم وصف الظروف عندما يوجد قيد مفروض من الإدارة؛ أو
- الانسحاب من المراجعة، متى كان ذلك ممكناً بموجب الأنظمة أو اللوائح المنطبقة.

الاستجابة عندما يستنتج المراجع وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى

الاستجابة عندما يستنتج المراجع وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها قبل تاريخ تقرير المراجع (راجع: الفقرة ١٨)

٤٤أ تُعد التصرفات التي يتخذها المراجع في حالة عدم تصحيح المعلومات الأخرى بعد إبلاغ المكلفين بالحوكمة بها، مسألة حكم مهني للمراجع. وقد يأخذ المراجع في الحسبان ما إذا كان المبرر الذي قدمته الإدارة والمكلفون بالحوكمة لعدم إجراء التصحيح يثير شكوكاً حول نزاهة أو أمانة الإدارة أو المكلفين بالحوكمة، مثلما يكون عليه الحال عندما يشك المراجع في وجود نية للتضليل. وقد يرى المراجع أيضاً أنه من المناسب الحصول على مشورة قانونية. وفي بعض الحالات، قد يكون مطلوباً من المراجع بموجب الأنظمة أو اللوائح أو معايير مهنية أخرى إبلاغ الأمر لسلطة تنظيمية أو هيئة مهنية معينة.

الآثار المترتبة في التقرير (راجع: الفقرة ١٨(أ))

٤٥أ في حالات نادرة، قد يكون من المناسب الامتناع عن إبداء رأي في القوائم المالية عندما يثير الرفض لتصحيح التحريف الجوهري في المعلومات الأخرى شكوكاً حول نزاهة الإدارة والمكلفين بالحوكمة مما يدعو للشك في إمكانية الاعتماد على أدلة المراجعة بشكل عام.

الانسحاب من الارتباط (راجع: الفقرة ١٨ (ب))

٤٦أ قد يكون من المناسب الانسحاب من الارتباط، متى كان ذلك ممكناً بموجب الأنظمة أو اللوائح المنطبقة، عندما تثير الظروف المحيطة برفض تصحيح التحريف الجوهرى في المعلومات الأخرى شكوكاً حول نزاهة الإدارة والمكلفين بالحوكمة مما يدعو للشك في إمكانية الاعتماد على الإفادات التي تم الحصول عليها منهم أثناء المراجعة.

الاعتبارات الخاصة بمنشآت القطاع العام (راجع: الفقرة ١٨ (ب))

٤٧أ قد لا يكون الانسحاب من الارتباط ممكناً في القطاع العام. وفي مثل هذه الحالات، قد يصدر المراجع تقريراً إلى السلطة المعنية يذكر فيه تفاصيل الأمر، أو قد يتخذ تصرفات أخرى مناسبة.

الاستجابة عندما يستنتج المراجع وجود تحريف جوهرى في المعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها بعد تاريخ تقرير المراجع (راجع: الفقرة ١٩)

٤٨أ إذا خُص المراجع إلى وجود تحريف جوهرى في المعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها بعد تاريخ تقريره، وقد تم تصحيح ذلك التحريف الجوهرى، فإن إجراءات المراجع اللازمة في ظل الظروف القائمة تتضمن تحديد أن التصحيح قد تم إجراؤه (وفقاً للفقرة ١٧ (أ)) وقد تتضمن مراجعة الخطوات التي اتخذتها الإدارة للاتصال بأولئك الذين استلموا المعلومات الأخرى، إذا كانت قد صدرت سابقاً، لإبلاغهم بالتعديل.

٤٩أ في حالة عدم موافقة المكلفين بالحوكمة على إعادة النظر في المعلومات الأخرى، فإن اتخاذ التصرف المناسب سعياً للفت انتباه المستخدمين المُعدّ لهم تقرير المراجع بشكل مناسب إلى التحريف الجوهرى غير المصحح، يتطلب ممارسة الحكم المهني، وقد يتأثر ذلك بالأنظمة أو اللوائح ذات الصلة. وبناءً عليه، فقد يرى المراجع أنه من المناسب الحصول على مشورة قانونية بشأن حقوقه والتزاماته القانونية.

٥٠أ عندما يظل التحريف الجوهرى للمعلومات الأخرى دون تصحيح، فإن التصرفات المناسبة التي قد يتخذها المراجع سعياً للفت انتباه المستخدمين المُعدّ لهم تقرير المراجع بشكل مناسب إلى التحريف الجوهرى غير المصحح، عندما تسمح الأنظمة أو اللوائح بذلك، تتضمن على سبيل المثال:

- تقديم تقرير جديد أو معدل للإدارة، بما في ذلك قسم معدل وفقاً للفقرة ٢٢، ومطالبة الإدارة بتقديم هذا التقرير الجديد أو المعدل للمستخدمين المُعدّ لهم تقرير المراجع. وعند القيام بذلك، قد يحتاج المراجع إلى النظر في التأثير، إن وجد، على تاريخ تقرير المراجع الجديد أو المعدل، في ضوء متطلبات معايير المراجعة أو في ضوء الأنظمة أو اللوائح المنطبقة. وقد يقوم المراجع أيضاً بمراجعة الخطوات التي اتخذتها الإدارة لتقديم التقرير الجديد أو المعدل لهؤلاء المستخدمين؛ أو
- لفت انتباه المستخدمين المُعدّ لهم تقرير المراجع إلى التحريف الجوهرى في المعلومات الأخرى (على سبيل المثال، عن طريق تناول الأمر في اجتماع الجمعية العمومية للمساهمين)؛ أو
- إبلاغ السلطة التنظيمية أو الهيئة المهنية المعنية بالتحريف الجوهرى غير المصحح؛ أو
- النظر فيما يترتب على ذلك من آثار في استمرار الارتباط (انظر أيضاً الفقرة ٤٦أ).

الاستجابة عند وجود تحريف جوهرى في القوائم المالية، أو عندما يكون فهم المراجع للمنشأة وبيئتها بحاجة إلى تحديث (راجع: الفقرة ٢٠)

٥١أ عند قراءة المعلومات الأخرى، قد يصبح المراجع على علم بمعلومات جديدة لها آثار مرتتبة تلحق ما يلي:

- فهم المراجع للمنشأة وبيئتها وإطار التقرير المالي ونظام الرقابة الداخلية للمنشأة، مما قد يشير إلى ضرورة إعادة النظر في تقييم المراجع للمخاطر.^{١٤}
- مسؤولية المراجع عن تقويم تأثير التحريفات المكتشفة على المراجعة وتأثير التحريفات غير المُصحَّحة، إن وجدت، على القوائم المالية.^{١٥}

^{١٤} معيار المراجعة (٣١٥) (المحدث في عام ٢٠١٩)، الفقرات ١٩-٢٦ و ٣٧

^{١٥} معيار المراجعة (٤٥٠) "تقويم التحريفات المكتشفة خلال المراجعة"

- مسؤوليات المراجع فيما يتعلق بالأحداث اللاحقة.^{١٦}

عملية التقرير (راجع: الفقرات ٢١-٢٤)

٥٢أ مراجعة القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة، قد يرى المراجع أنه من المناسب أن يحدد في تقريره المعلومات الأخرى التي يتوقع الحصول عليها بعد تاريخ تقريره، من أجل توفير المزيد من الشفافية بشأن المعلومات الأخرى الخاضعة لمسؤوليات المراجع بموجب هذا المعيار. وقد يرى المراجع أنه من المناسب القيام بذلك، على سبيل المثال، عندما تكون الإدارة قادرة على أن تؤكد للمراجع أن هذه المعلومات الأخرى ستصدر بعد تاريخ تقريره.

عبارات توضيحية (راجع: الفقرتين ٢١، ٢٢)

٥٣أ يتضمن الملحق الثاني أمثلة توضيحية لقسم "المعلومات الأخرى" في تقرير المراجع.

الآثار المترتبة في عملية التقرير عندما يكون رأي المراجع في القوائم المالية متحفظاً أو معارضاً (راجع: الفقرة ٢٣)

٥٤أ قد لا يكون لرأي المراجع المتحفظ أو المعارض في القوائم المالية تأثير على العبارة المطلوبة بموجب الفقرة ٢٢(هـ) إذا كان الأمر المتعلق به تعديل رأي المراجع لم يتم تضمينه أو تناوله بطريقة أخرى في المعلومات الأخرى، ولم يكن للأمر تأثير على أي جزء من المعلومات الأخرى. فعلى سبيل المثال، قد لا يكون للرأي المتحفظ في القوائم المالية بسبب عدم الإفصاح عن أجور أعضاء مجلس الإدارة على النحو المطلوب بموجب إطار التقرير المالي المنطبق، أي آثار مترتبة في عملية التقرير المطلوبة بموجب هذا المعيار. وفي ظروف أخرى، قد تكون هناك آثار مترتبة في عملية التقرير كما هو موضح في الفقرات ٥٥أ-٥٨أ.

الرأي المتحفظ بسبب تحريف جوهري في القوائم المالية

٥٥أ في الحالات التي يبدي فيها المراجع رأياً متحفظاً، يمكن النظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى أيضاً مُحَرَّفَةً بشكلٍ جوهري لنفس الأمر الذي نشأ عنه الرأي المتحفظ في القوائم المالية أو لأمر ذي علاقة به.

الرأي المتحفظ بسبب قيد على النطاق

٥٦أ عندما يكون هناك قيد على النطاق فيما يتعلق ببند جوهري في القوائم المالية، فإن المراجع لن يحصل على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة عن هذا الأمر. وفي هذه الظروف، قد يكون المراجع غير قادر على استنتاج ما إذا كانت المبالغ أو البنود الأخرى الواردة في المعلومات الأخرى فيما يتعلق بهذا الأمر تؤدي إلى تحريف جوهري في المعلومات الأخرى. وبناءً عليه، فإن المراجع قد يحتاج إلى تعديل العبارة المطلوبة بموجب الفقرة ٢٢(هـ) للإشارة إلى عدم قدرته على النظر في الوصف الذي أوردته الإدارة في المعلومات الأخرى للأمر الذي يتعلق به رأي المراجع المتحفظ في القوائم المالية حسيماً هو موضح في فقرة أساس الرأي المتحفظ. ومع ذلك يتعين على المراجع التقرير عن أي تحريفات جوهرية أخرى غير مصححة يتم اكتشافها في المعلومات الأخرى.

الرأي المعارض

٥٧أ إن إبداء رأي معارض في القوائم المالية فيما يتعلق بأمر أو أمور معينة موضحة في فقرة أساس الرأي المعارض لا يبرر عدم التقرير في تقرير المراجع وفقاً للفقرة ٢٢(هـ) (٢) عن التحريفات الجوهرية التي اكتشفها المراجع في المعلومات الأخرى. وعندما يتم إبداء رأي معارض في القوائم المالية، فقد يحتاج المراجع إلى تعديل العبارة المطلوبة بموجب الفقرة ٢٢(هـ) بشكلٍ مناسب، على سبيل المثال، للإشارة إلى أن المبالغ أو البنود الواردة في المعلومات الأخرى مُحَرَّفَةً بشكلٍ جوهري لنفس الأمر الذي نشأ عنه الرأي المعارض في القوائم المالية أو لأمر ذي علاقة به.

الامتناع عن إبداء رأي

٥٨أ عندما يتمتع المراجع عن إبداء رأي في القوائم المالية، فإن توفير المزيد من التفاصيل عن المراجعة، بما في ذلك تضمين قسم يتناول المعلومات الأخرى، قد يؤدي إلى حجب حقيقة الامتناع عن إبداء رأي في القوائم المالية ككل. وتبعاً لذلك، يتطلب معيار المراجعة (٧٠٥) ألا

^{١٦} معيار المراجعة (٥٦٠)، الفقرتان ١٠ و ١٤

يتضمن تقرير المراجع في تلك الظروف قسماً يتناول متطلبات التقرير التي بموجب هذا المعيار.

التقرير المفروض بموجب نظام أو لائحة (راجع: الفقرة ٢٤)

٥٩١ يوضح معيار المراجعة (٢٠٠)١٧ أن المراجع قد يكون مطالباً بالالتزام بمتطلبات نظامية أو تنظيمية، بالإضافة إلى معايير المراجعة. وعندما يكون هذا هو الحال، فقد يلتزم المراجع باستخدام تنسيق أو صيغة محددة في تقريره تختلف عن تلك الموضحة في هذا المعيار. ويعزز الاتساق في تقرير المراجع، عندما تكون عملية المراجعة قد تمت وفقاً لمعايير المراجعة، المصادقية في السوق العالمية عن طريق تسهيل التعرف على عمليات المراجعة التي تمت وفقاً للمعايير المعترف بها عالمياً. وعندما تكون الاختلافات فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى بين المتطلبات النظامية أو التنظيمية لإعداد التقرير وبين هذا المعيار متعلقة فقط بالتنسيق والصيغة في تقرير المراجع، وعندما يتضمن تقرير المراجع كحد أدنى كل عنصر من العناصر المحددة في الفقرة ٢٤، يمكن أن يشير تقرير المراجع عندئذ إلى المعايير الدولية للمراجعة. وبناءً عليه، يُعد المراجع في مثل هذه الظروف أنه قد التزم بمتطلبات هذا المعيار، حتى عندما يكون التنسيق والصيغة المستخدمان في تقرير المراجع محددين بموجب متطلبات تقرير نظامية أو تنظيمية.

١٧ معيار المراجعة (٢٠٠)، الفقرة ٦٠١

الملحق الأول

(راجع: الفقرتين ١٤، ٨١)

أمثلة للمبالغ أو البنود الأخرى التي قد يتم تضمينها في المعلومات الأخرى

فيما يلي أمثلة للمبالغ أو البنود الأخرى التي قد يتم تضمينها في المعلومات الأخرى. وليس المقصود أن تكون هذه القائمة قائمة شاملة.

المبالغ

- بنود تلخص النتائج المالية الرئيسية، مثل صافي الدخل وربحية كل سهم وتوزيعات الأرباح وإيرادات المبيعات والإيرادات التشغيلية الأخرى والمشتريات والمصروفات التشغيلية.
- بيانات تشغيلية مُختارة، مثل الدخل من العمليات المستمرة حسب مناطق التشغيل الرئيسية، أو المبيعات حسب القطاعات الجغرافية أو خطوط الإنتاج.
- بنود خاصة، مثل عمليات استبعاد الأصول، ومخصصات الدعاوى القضائية، والهبوط في قيمة الأصول، والتعديلات الزكوية والضريبية، ومخصصات الحفاظ على البيئة، ومصروفات إعادة الهيكلة وإعادة التنظيم.
- معلومات عن السيولة والموارد الرأسمالية، مثل النقد ومعادلات النقد، والأوراق المالية القابلة للتداول، وتوزيعات الأرباح؛ والديون والإيجار الرأسمالي، والتزامات حقوق الأقلية.
- النفقات الرأسمالية حسب كل قطاع أو قسم.
- المبالغ التي تنطوي عليها ترتيبات خارج قائمة المركز المالي، والتأثيرات المالية ذات الصلة.
- المبالغ التي تنطوي عليها الضمانات والالتزامات التعاقدية، والمطالبات القانونية أو البيئية، والالتزامات المحتملة الأخرى.
- المقاييس أو المعدلات المالية مثل هامش الربح، والعائد على متوسط رأس المال المستخدم، والعائد على متوسط حقوق المساهمين، ومعدل السيولة، ونسبة تغطية الفائدة ونسبة الديون. وبعض هذه المبالغ قد يكون قابلاً للمطابقة مع القوائم المالية بشكل مباشر.

البنود الأخرى

- تفسيرات للتقديرات المحاسبية المهمة والافتراضات المتعلقة بها.
- تحديد الأطراف ذات العلاقة ووصف المعاملات معهم.
- الإعلان عن سياسات المنشأة أو منهجها في إدارة السلع، ومخاطر تبادل العملات الأجنبية أو مخاطر معدل الفائدة، على سبيل المثال من خلال استخدام العقود الآجلة، وعقود مبادلة معدلات الفائدة، أو غيرها من الأدوات المالية.
- توضيحات لطبيعة الترتيبات خارج قائمة المركز المالي.
- توضيحات للضمانات، والتعويضات، والالتزامات التعاقدية، وحالات الالتزام البيئي أو بموجب الدعاوى القضائية، والالتزامات المحتملة الأخرى، بما في ذلك تقييمات الإدارة النوعية للمخاطر المتعلقة بالمنشأة.
- توضيحات للتغيرات في المتطلبات النظامية أو التنظيمية، كفرض لوائح ضريبية أو بيئية جديدة، التي أثرت بشكل جوهري على عمليات المنشأة أو مركزها المالي، أو التي سيكون لها تأثير جوهري على التوقعات المالية المستقبلية للمنشأة.
- تقييمات الإدارة النوعية لتأثيرات معايير التقرير المالي الجديدة التي دخلت حيز النفاذ خلال هذه الفترة، أو التي ستدخل حيز النفاذ في الفترة التالية، على النتائج المالية والمركز المالي والتدفقات النقدية للمنشأة.
- التوضيحات العامة لبيئة الأعمال والآفاق المستقبلية.
- نظرة عامة على الاستراتيجية.

- توضيحات لاتجاهات الأسعار السوقية للسلع الأساسية أو المواد الخام.
- التباين في العرض والطلب والظروف التنظيمية بين الأقاليم الجغرافية.
- تفسيرات لعوامل معينة تؤثر على القدرة الربحية للمنشأة في قطاعات محددة.

الملحق الثاني

(راجع: الفقرات ٢١، ٢٢، ٥٣)

أمثلة توضيحية لتقارير المراجع المستقل فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى

- المثال التوضيحي (١): تقرير المراجع عن أية منشأة، سواءً مدرجة أو غير مدرجة، والذي يحتوي على رأي غير معدل عند حصول المراجع على جميع المعلومات الأخرى قبل تاريخ تقريره وعدم اكتشافه لتحريف جوهري في تلك المعلومات.
- المثال التوضيحي (٢): تقرير المراجع عن منشأة مدرجة والذي يحتوي على رأي غير معدل عند حصول المراجع على جزء من المعلومات الأخرى قبل تاريخ تقريره وعدم اكتشافه لتحريف جوهري في تلك المعلومات، وتوقعه بالحصول على المعلومات الأخرى بعد تاريخ تقريره.
- المثال التوضيحي (٣): تقرير المراجع عن منشأة غير مدرجة والذي يحتوي على رأي غير معدل عند حصول المراجع على جزء من المعلومات الأخرى قبل تاريخ تقريره وعدم اكتشافه لتحريف جوهري في تلك المعلومات، وتوقعه بالحصول على المعلومات الأخرى بعد تاريخ تقريره.
- المثال التوضيحي (٤): تقرير المراجع عن منشأة مدرجة والذي يحتوي على رأي غير معدل عند عدم حصول المراجع على أي معلومات أخرى قبل تاريخ تقريره ولكنه يتوقع الحصول على المعلومات الأخرى بعد تاريخ تقريره.
- المثال التوضيحي (٥): تقرير المراجع عن أية منشأة، سواءً مدرجة أو غير مدرجة، والذي يحتوي على رأي غير معدل عند حصول المراجع على جميع المعلومات الأخرى قبل تاريخ تقريره وخلوصه إلى وجود تحريف جوهري في تلك المعلومات.
- المثال التوضيحي (٦): تقرير المراجع عن أية منشأة، سواءً مدرجة أو غير مدرجة، والذي يحتوي على رأي معدل عند حصول المراجع على جميع المعلومات الأخرى قبل تاريخ تقريره ووجود قيد على النطاق فيما يتعلق ببند جوهري في القوائم المالية الموحدة يؤثر أيضاً على المعلومات الأخرى.
- المثال التوضيحي (٧): تقرير المراجع عن أية منشأة، سواءً مدرجة أو غير مدرجة، والذي يحتوي على رأي معارض عند حصول المراجع على جميع المعلومات الأخرى قبل تاريخ تقريره، وتأثير الرأي المعارض في القوائم المالية الموحدة أيضاً على المعلومات الأخرى.

<u>المثال التوضيحي (١): تقرير المراجع عن أية منشأة، سواءً مدرجة أو غير مدرجة، والذي يحتوي على رأي غير معدل عند حصول المراجع على جميع المعلومات الأخرى قبل تاريخ تقريره وعدم اكتشافه لتحريف جوهري في تلك المعلومات.</u> لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية: • مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة، سواءً كانت مدرجة أو غير مدرجة، باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة ليست مراجعة لمجموعة (أي أن معيار المراجعة (٦٠٠) (المحدث)^{١٨} غير منطبق). • تم إعداد القوائم المالية من قبل إدارة المنشأة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (إطار ذو غرض عام). • تعكس شروط ارتباط المراجعة وصف مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية المنصوص عليه في معيار المراجعة (٢١٠). • توصل المراجع إلى أنه من المناسب إبداء رأي غير معدل (أي "خال من التحفظات")، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. • المتطلبات المسلكية ذات الصلة التي تنطبق على المراجعة هي الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية. • استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، خلص المراجع إلى أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وفقاً لمعيار المراجعة (٥٧٠).^{١٩} • تم الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة، وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠١).^{٢٠} • حصل المراجع على جميع المعلومات الأخرى قبل تاريخ تقريره، ولم يكتشف تحريفاً جوهرياً في تلك المعلومات. • يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية عن أولئك المسؤولين عن إعداد هذه القوائم. • بالإضافة إلى مراجعة القوائم المالية، يتحمل المراجع مسؤوليات تقرير أخرى مطلوبة بموجب نظام محلي.
--

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

التقرير عن مراجعة القوائم المالية^{٢١}

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة (س) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، وقائمة الدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، (أو تعطي صورة حقيقية وعادلة ل) المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب

^{١٨} معيار المراجعة (٦٠٠) (المحدث) "اعتبارات خاصة - عمليات مراجعة القوائم المالية للمجموعات (بما في ذلك عمل مراجعي مكونات المجموعة)"

^{١٩} معيار المراجعة (٥٧٠) "الاستمرارية"

^{٢٠} معيار المراجعة (٧٠١) "الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير المراجع المستقل" قسم الأمور الرئيسية للمراجعة مطلوب للمنشآت المدرجة فقط.

^{٢١} العنوان الفرعي "التقرير عن مراجعة القوائم المالية" غير ضروري في الظروف التي لا يكون فيها العنوان الفرعي الثاني "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى" منطبقاً.

المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

[الأمر الرئيسة للمراجعة^{٢٢}

الأمر الرئيسة للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور.

[يتم وصف كل أمر من الأمور الرئيسة للمراجعة وفقاً لمعييار المراجعة (٧٠١)]

المعلومات الأخرى [أو عنوان آخر إذا كان ذلك مناسباً مثل "معلومات أخرى بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها"]

الإدارة^{٢٣} هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى [المعلومات الواردة في التقرير X، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقرير المراجع عنها].

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت تبدو بأية صورة أخرى مُحَرَفَة بشكلٍ جوهري. وإذا خَلَصْنَا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. وليس لدينا ما نقرر عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية^{٢٤}

[يتم التقرير وفقاً لمعييار المراجعة (٧٠٠) - انظر المثال التوضيحي (١) الوارد في معيار المراجعة (٧٠٠)]

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

[يتم التقرير وفقاً لمعييار المراجعة (٧٠٠) - انظر المثال التوضيحي (١) الوارد في معيار المراجعة (٧٠٠)]

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى

[يتم التقرير وفقاً لمعييار المراجعة (٧٠٠) - انظر المثال التوضيحي (١) الوارد في معيار المراجعة (٧٠٠)]

[الشريك المسؤول عن الارتباط في المراجعة التي أدت إلى صدور تقرير المراجع المستقل المائل هو [الاسم].^{٢٥}]

[التوقيع باسم مكتب المراجعة، أو الاسم الشخصي للمراجع، أو بكليهما، حسب الاقتضاء^(*)]

[عنوان المراجع]

[التاريخ]

^{٢٢} قسم الأمور الرئيسة للمراجعة مطلوب للمنشآت المدرجة فقط.

^{٢٣} خلال هذه الأمثلة التوضيحية لتقارير المراجع، قد يحتاج مصطلحا الإدارة والمكلفون بالحوكمة أن يتم استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية

^{٢٤} يمكن استخدام وصف أكثر تحديداً للمعلومات الأخرى، مثل "تقرير الإدارة وبيان رئيس مجلس الإدارة" لتحديد المعلومات الأخرى.

^{٢٥} خلال هذه الأمثلة التوضيحية لتقارير المراجع، قد يحتاج مصطلحا الإدارة والمكلفون بالحوكمة إلى استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية.

^{٢٦} معيار المراجعة (٧٠٠) "تكوين الرأي والتقرير عن القوائم المالية"

^{٢٧} يُذكر اسم الشريك المسؤول عن الارتباط في تقرير المراجع لأعمال مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الغرض العام للمنشآت المدرجة، ما لم يكن من المتوقع بدرجة معقولة، وذلك في ظروف نادرة للغاية، أن يؤدي ذلك الإفصاح إلى تهديد كبير للأمن الشخصي (انظر معيار المراجعة (٧٠٠)، الفقرة ٤٦).

* ينبغي الالتزام بنظام مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية.

<u>المثال التوضيحي (٢): تقرير المراجع عن منشأة مدرجة والذي يحتوي على رأي غير معدل عند حصول المراجع على جزء من المعلومات الأخرى قبل تاريخ تقريره وعدم اكتشافه لتحريف جوهري في تلك المعلومات، وتوقعه بالحصول على المعلومات الأخرى بعد تاريخ تقريره.</u> لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:
• مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة مدرجة باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة ليست مراجعة لمجموعة (أي أن معيار المراجعة (٦٠٠) (المحدث) غير منطبق). • تم إعداد القوائم المالية من قبل إدارة المنشأة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (إطار ذو غرض عام). • تعكس شروط ارتباط المراجعة وصف مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية المنصوص عليه في معيار المراجعة (٢١٠). • توصل المراجع إلى أنه من المناسب إبداء رأي غير معدل (أي "خال من التحفظات")، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. • المتطلبات المسلكية ذات الصلة التي تنطبق على المراجعة هي الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية. • استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، خلص المراجع إلى أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وفقاً لمعيار المراجعة (٥٧٠). • تم الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة، وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠١). • حصل المراجع على جزء من المعلومات الأخرى قبل تاريخ تقريره ولم يكتشف أي تحريف جوهري في تلك المعلومات، ويتوقع الحصول على المعلومات الأخرى بعد تاريخ تقريره. • يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية عن أولئك المسؤولين عن إعداد هذه القوائم. • بالإضافة إلى مراجعة القوائم المالية، يتحمل المراجع مسؤوليات تقرير أخرى مطلوبة بموجب نظام محلي.

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

التقرير عن مراجعة القوائم المالية^{٢٨}

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة (س) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، وقائمة الدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، (أو تعطي صورة حقيقية وعادلة ل) المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب

^{٢٨} العنوان الفرعي "التقرير عن مراجعة القوائم المالية" غير ضروري في الظروف التي لا يكون فيها العنوان الفرعي الثاني "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى" منطبقاً.

المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأيها.

الأمر الرئيسة للمراجعة

الأمر الرئيسة للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأيها فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور.

[يتم وصف كل أمر من الأمور الرئيسة للمراجعة وفقاً لمعييار المراجعة (٧٠١)]

المعلومات الأخرى [أو عنوان آخر إذا كان ذلك مناسباً مثل "معلومات أخرى بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها"]

الإدارة^{٢٩} هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى التقرير^{٣٠} (ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقريرنا عنها)، الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير المراجع، والتقرير^{٣١}، الذي من المتوقع أن يكون متاحاً لنا بعد ذلك التاريخ.

ولا يغطي رأيها في القوائم المالية المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي، ولن نبدي، أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت تبدو بأية صورة أخرى مُحَرَّفة بشكل جوهري.

وإذا خُلصنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. وليس لدينا ما نقرر عنه في هذا الشأن.

[وعند قراءتنا للتقرير^{٣٢}، فإذا خلصنا إلى وجود تحريف جوهري فيه، فإننا نكون مطالبين بالإبلاغ عن ذلك الأمر للمكلفين بالحوكمة و]وصف التصرفات المنطبقة في الدولة.[^{٣٣}

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية^{٣٤}

[يتم التقرير وفقاً لمعييار المراجعة (٧٠٠) - انظر المثال التوضيحي (١) الوارد في معييار المراجعة (٧٠٠)]

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

[يتم التقرير وفقاً لمعييار المراجعة (٧٠٠) - انظر المثال التوضيحي (١) الوارد في معييار المراجعة (٧٠٠)]

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى

[يتم التقرير وفقاً لمعييار المراجعة (٧٠٠) - انظر المثال التوضيحي (١) الوارد في معييار المراجعة (٧٠٠)]

الشريك المسؤول عن الارتباط في المراجعة التي أدت إلى صدور تقرير المراجع المستقل المائل هو [الاسم].^{٣٣}

[التوقيع باسم مكتب المراجعة، أو الاسم الشخصي للمراجع، أو كليهما، حسب الاقتضاء (*)]

[عنوان المراجع]

[التاريخ]

^{٢٩} خلال هذه الأمثلة التوضيحية لتقارير المراجع، قد يحتاج مصطلحا الإدارة والمكلفون بالحوكمة أن يتم استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية

^{٣٠} يمكن استخدام وصف أكثر تحديداً للمعلومات الأخرى، مثل "تقرير الإدارة وبيان رئيس مجلس الإدارة" لتحديد المعلومات الأخرى.

^{٣١} قد تكون هذه الفقرة الإضافية مفيدة عندما يكتشف المراجع تحريفاً جوهرياً غير مصحح في المعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها بعد تاريخ تقرير المراجع، مع تحمله لالتزام قانوني باتخاذ تصرف محدد استجابة لذلك.

^{٣٢} خلال هذه الأمثلة التوضيحية لتقارير المراجع، قد يحتاج مصطلحا الإدارة والمكلفون بالحوكمة أن يتم استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية.

^{٣٣} يُذكر اسم الشريك المسؤول عن الارتباط في تقرير المراجع لأعمال مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الغرض العام للمنشآت المدرجة، ما لم يكن من المتوقع بدرجة معقولة، وذلك في ظروف نادرة للغاية، أن يؤدي ذلك الإفصاح إلى تهديد كبير للأمن الشخصي (انظر معييار المراجعة (٧٠٠)، الفقرة ٤٦).

* ينبغي الالتزام بنظام مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية.

<u>المثال التوضيحي (٣): تقرير المراجع عن منشأة غير مدرجة والذي يحتوي على رأي غير معدل عند حصول المراجع على جزء من المعلومات الأخرى قبل تاريخ تقريره وعدم اكتشافه لتحريف جوهري في تلك المعلومات، وتوقعه بالحصول على المعلومات الأخرى بعد تاريخ تقريره.</u> لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية: • مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة ليست مراجعة لمجموعة (أي أن معيار المراجعة (٦٠٠) (المحدث) غير منطبق). • تم إعداد القوائم المالية من قبل إدارة المنشأة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (إطار ذو غرض عام). • تعكس شروط ارتباط المراجعة وصف مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية المنصوص عليه في معيار المراجعة (٢١٠). • توصل المراجع إلى أنه من المناسب إبداء رأي غير معدل (أي "خال من التحفظات")، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. • المتطلبات المسلكية ذات الصلة التي تنطبق على المراجعة هي الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية. • استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، خلص المراجع إلى أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وفقاً لمعيار المراجعة (٥٧٠). • المراجع غير مطالب بالإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠١)، ولم يقرر الإبلاغ عنها على أي نحو آخر. • حصل المراجع على جزء من المعلومات الأخرى قبل تاريخ تقريره ولم يكتشف أي تحريف جوهري في تلك المعلومات، ويتوقع الحصول على المعلومات الأخرى بعد تاريخ تقريره. • يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية عن أولئك المسؤولين عن إعداد هذه القوائم. • لا يتحمل المراجع مسؤوليات تقرير أخرى مطلوبة بموجب أنظمة أولوائح.
--

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة (س) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، وقائمة الدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، (أو تعطي صورة حقيقية وعادلة ل) المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

المعلومات الأخرى [أو عنوان آخر إذا كان ذلك مناسباً مثل "معلومات أخرى بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها"]

الإدارة^{٣٤} هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتتمثل المعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها في تاريخ هذا التقرير في [المعلومات الواردة في التقرير^{٣٥}،^{٣٦} ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقرير المراجع عنها]

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكلٍ جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت تبدو بأية صورة أخرى مُحَرَّفة بشكلٍ جوهري.

وإذا خُصصنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. وليس لدينا ما نقرر عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية^{٣٦}

[يتم التقرير وفقاً لمعييار المراجعة (٧٠٠) - انظر المثال التوضيحي (١) الوارد في معيار المراجعة (٧٠٠)]

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

[يتم التقرير وفقاً لمعييار المراجعة (٧٠٠) - انظر المثال التوضيحي (١) الوارد في معيار المراجعة (٧٠٠)]

[التوقيع باسم مكتب المراجعة، أو الاسم الشخصي للمراجع، أو بكليهما، حسب الاقتضاء (*)]

[عنوان المراجع]

[التاريخ]

^{٣٤} خلال هذه الأمثلة التوضيحية لتقارير المراجع، قد يحتاج مصطلحا الإدارة والمكلفون بالحوكمة أن يتم استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية

^{٣٥} يمكن استخدام وصف أكثر تحديداً للمعلومات الأخرى، مثل "تقرير الإدارة وبيان رئيس مجلس الإدارة" لتحديد المعلومات الأخرى.

^{٣٦} خلال هذه الأمثلة التوضيحية لتقارير المراجع، قد يحتاج مصطلحا الإدارة والمكلفون بالحوكمة أن يتم استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية

* ينبغي الالتزام بنظام مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية.

<u>المثال التوضيحي (٤): تقرير المراجع عن منشأة مدرجة والذي يحتوي على رأي غير معدل عند عدم حصول المراجع على أي معلومات أخرى قبل تاريخ تقريره ولكنه يتوقع الحصول على المعلومات الأخرى بعد تاريخ تقريره.</u> لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية: • مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة مدرجة باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة ليست مراجعة لمجموعة (أي أن معيار المراجعة (٦٠٠) (المحدث) غير منطبق). • تم إعداد القوائم المالية من قبل إدارة المنشأة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (إطار ذو غرض عام). • تعكس شروط ارتباط المراجعة وصف مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية المنصوص عليه في معيار المراجعة (٢١٠). • توصل المراجع إلى أنه من المناسب إبداء رأي غير معدل (أي "خال من التحفظات")، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. • المتطلبات المسلكية ذات الصلة التي تنطبق على المراجعة هي الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية. • استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، خلص المراجع إلى أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وفقاً لمعيار المراجعة (٥٧٠). • تم الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة، وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠١). • لم يحصل المراجع على أي معلومات أخرى قبل تاريخ تقريره ولكنه يتوقع الحصول على المعلومات الأخرى بعد تاريخ تقريره. • يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية عن أولئك المسؤولين عن إعداد هذه القوائم. • بالإضافة إلى مراجعة القوائم المالية، يتحمل المراجع مسؤوليات تقرير أخرى مطلوبة بموجب نظام محلي.

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

التقرير عن مراجعة القوائم المالية^{٣٧}

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة (س) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، وقائمة الدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، (أو تعطي صورة حقيقية وعادلة ل) المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب

^{٣٧} العنوان الفرعي "التقرير عن مراجعة القوائم المالية" غير ضروري في الظروف التي لا يكون فيها العنوان الفرعي الثاني "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى" منطبقاً.

المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

الأمر الرئيسة للمراجعة

الأمر الرئيسة للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور.

[يتم وصف كل أمر من الأمور الرئيسة للمراجعة وفقاً لمعييار المراجعة (٧٠١)]

المعلومات الأخرى [أو عنوان آخر إذا كان ذلك مناسباً مثل "معلومات أخرى بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها"]

الإدارة^{٣٨} هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى [المعلومات الواردة في التقرير^{٣٩}، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقرير المراجع عنها]. ومن المتوقع أن يكون التقرير^{٤٠} متاحاً لنا بعد تاريخ هذا التقرير.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى، ونحن لن نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت تبدو بأية صورة أخرى مُحَرَّفة بشكل جوهري.

[وعند قراءتنا للتقرير^{٤١}، فإذا خلصنا إلى وجود تحريف جوهري فيه، فإننا نكون مطالبين بالإبلاغ عن ذلك الأمر للمكلفين بالحوكمة و]وصف التصرفات المنطبقة في الدولة^{٤٢}].

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية^{٤٣}

[يتم التقرير وفقاً لمعييار المراجعة (٧٠٠) - انظر المثال التوضيحي (١) الوارد في معييار المراجعة (٧٠٠)]

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

[يتم التقرير وفقاً لمعييار المراجعة (٧٠٠) - انظر المثال التوضيحي (١) الوارد في معييار المراجعة (٧٠٠)]

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى

[يتم التقرير وفقاً لمعييار المراجعة (٧٠٠) - انظر المثال التوضيحي (١) الوارد في معييار المراجعة (٧٠٠)]

الشريك المسؤول عن الارتباط في المراجعة التي أدت إلى صدور تقرير المراجع المستقل المائل هو [الاسم].

[التوقيع باسم مكتب المراجعة، أو الاسم الشخصي للمراجع، أو بكليهما، حسب الاقتضاء (*)]

[عنوان المراجع]

[التاريخ]

^{٣٨} خلال هذه الأمثلة التوضيحية لتقارير المراجع، قد يحتاج مصطلحا الإدارة والمكلفون بالحوكمة أن يتم استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية

^{٣٩} يمكن استخدام وصف أكثر تحديداً للمعلومات الأخرى، مثل "تقرير الإدارة وبيان رئيس مجلس الإدارة" لتحديد المعلومات الأخرى.

^{٤٠} قد تكون هذه الفقرة الإضافية مفيدة عندما يكتشف المراجع تحريفاً جوهرياً غير مصحح في المعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها بعد تاريخ تقرير المراجع، مع تحمله لالتزام قانوني باتخاذ تصرف محدد استجابة لذلك.

^{٤١} خلال هذه الأمثلة التوضيحية لتقارير المراجع، قد يحتاج مصطلحا الإدارة والمكلفون بالحوكمة أن يتم استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية

* ينبغي الالتزام بنظام مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية.

<u>المثال التوضيحي (٥): تقرير المراجع عن أية منشأة، سواءً مدرجة أو غير مدرجة، والذي يحتوي على رأي غير معدل عند حصول المراجع على جميع المعلومات الأخرى قبل تاريخ تقريره وخلصه إلى وجود تحريف جوهري في تلك المعلومات.</u> لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية: • مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية للمنشأة، سواءً كانت مدرجة أو غير مدرجة، باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة ليست مراجعة لمجموعة (أي أن معيار المراجعة (٦٠٠) (المحدث) غير منطبق). • تم إعداد القوائم المالية من قبل إدارة المنشأة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (إطار ذو غرض عام). • تعكس شروط ارتباط المراجعة وصف مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية المنصوص عليه في معيار المراجعة (٢١٠). • توصل المراجع إلى أنه من المناسب إبداء رأي غير معدل (أي "خال من التحفظات")، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. • المتطلبات المسلكية ذات الصلة التي تنطبق على المراجعة هي الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية. • استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، خلص المراجع إلى أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وفقاً لمعيار المراجعة (٥٧٠). • تم الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة، وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠١). • حصل المراجع على جميع المعلومات الأخرى قبل تاريخ تقريره، وخلص إلى وجود تحريف جوهري في تلك المعلومات. • يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية عن أولئك المسؤولين عن إعداد هذه القوائم. • لا يتحمل المراجع مسؤوليات تقرير أخرى مطلوبة بموجب أنظمة أولوائح.

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة (س) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، وقائمة الدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، (أو تعطي صورة حقيقية وعادلة ل) المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

المعلومات الأخرى] أو عنوان آخر إذا كان ذلك مناسباً مثل "معلومات أخرى بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها"]

الإدارة^{٤٢} هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى [المعلومات الواردة في التقرير^{٤٣}، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقرير المراجع عنها].

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكلٍ جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت تبدو بأية صورة أخرى مُحَرَّفة بشكلٍ جوهري.

وإذا خُصّصنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. وكما هو موضح أدناه، فقد خُصّصنا إلى وجود تحريف جوهري من ذلك القبيل في المعلومات الأخرى.

[وصف التحريف الجوهري في المعلومات الأخرى]

[الأمر الرئيسة للمراجعة^{٤٤}]

الأمر الرئيسة للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور.

[يتم وصف كل أمر من الأمور الرئيسة للمراجعة وفقاً لمعييار المراجعة (٧٠١).]

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية^{٤٥}

[يتم التقرير وفقاً لمعييار المراجعة (٧٠٠) - انظر المثال التوضيحي (١) الوارد في معيار المراجعة (٧٠٠)]

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

[يتم التقرير وفقاً لمعييار المراجعة (٧٠٠) - انظر المثال التوضيحي (١) الوارد في معيار المراجعة (٧٠٠)]

[الشريك المسؤول عن الارتباط في المراجعة التي أدت إلى صدور تقرير المراجع المستقل المائل هو [الاسم].^{٤٦}]

[التوقيع باسم مكتب المراجعة، أو الاسم الشخصي للمراجع، أو بكليهما، حسب الاقتضاء^(*)]

[عنوان المراجع]

[التاريخ]

^{٤٢} خلال هذه الأمثلة التوضيحية لتقارير المراجع، قد يحتاج مصطلحا الإدارة والمكلفون بالحوكمة أن يتم استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية

^{٤٣} يمكن استخدام وصف أكثر تحديداً للمعلومات الأخرى، مثل "تقرير الإدارة وبيان رئيس مجلس الإدارة" لتحديد المعلومات الأخرى.

^{٤٤} قسم الأمور الرئيسة للمراجعة مطلوب للمنشآت المدرجة فقط.

^{٤٥} خلال هذه الأمثلة التوضيحية لتقارير المراجع، قد يحتاج مصطلحا الإدارة والمكلفون بالحوكمة أن يتم استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية

^{٤٦} يُذكر اسم الشريك المسؤول عن الارتباط في تقرير المراجع لأعمال مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الغرض العام للمنشآت المدرجة، ما لم يكن من المتوقع بدرجة معقولة، وذلك في ظروف نادرة للغاية، أن يؤدي ذلك الإفصاح إلى تهديد كبير للأمن الشخصي (انظر معيار المراجعة (٧٠٠)، الفقرة ٤٦).

* ينبغي الالتزام بنظام مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية.

المثال التوضيحي (٦): تقرير المراجع عن أية منشأة، سواءً مدرجة أو غير مدرجة، والذي يحتوي على رأي معدل عند حصول المراجع على جميع المعلومات الأخرى قبل تاريخ تقريره ووجود قيد على النطاق فيما يتعلق ببند جوهري في القوائم المالية الموحدة يؤثر أيضاً على المعلومات الأخرى.

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

- مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية الموحدة لمنشأة، سواءً كانت مدرجة أو غير مدرجة، باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة هي مراجعة مجموعة (أي أن معيار المراجعة (٦٠٠) (المحدث) منطبق).
- تم إعداد القوائم المالية الموحدة من قبل إدارة المنشأة، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (إطار ذو غرض عام).
- تعكس شروط ارتباط المراجعة وصف مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية الموحدة المنصوص عليه في معيار المراجعة (٢١٠).
- لم يكن المراجع قادراً على الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالاستثمار في منشأة أجنبية زميلة. وتُعدّ التأثيرات المحتملة لعدم القدرة على الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة جوهرياً، لكنها غير منتشرة في القوائم المالية الموحدة (أي المناسب هو إبداء رأي متحفظ).
- المتطلبات المسلكية ذات الصلة التي تنطبق على المراجعة هي الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية.
- استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، خلص المراجع إلى أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وفقاً لمعيار المراجعة (٥٧٠).
- تم الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة، وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠١).
- حصل المراجع على جميع المعلومات الأخرى قبل تاريخ تقريره، والأمر الذي نتج عنه الرأي المتحفظ في القوائم المالية الموحدة يؤثر أيضاً على المعلومات الأخرى
- يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية الموحدة عن أولئك المسؤولين عن إعداد هذه القوائم.
- لا يتحمل المراجع مسؤوليات تقرير أخرى مطلوبة بموجب أنظمة أو لوائح.

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

الرأي المتحفظ

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة للشركة (س) والمنشآت التابعة لها (المجموعة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، وقائمة الدخل الشامل الموحدة، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة، وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

وفي رأينا، وباستثناء التأثيرات المحتملة للأمر الموضح في قسم "أساس الرأي المتحفظ" الوارد في تقريرنا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، (أو تعطي صورة حقيقية وعادلة ل) المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي المتحفظ

تم تسجيل استثمار المجموعة في الشركة (ص)، وهي منشأة أجنبية زميلة تم الاستحواذ عليها خلال العام، وتتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية، بمبلغ ××× في قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، وتم تضمين حصة الشركة (س) من صافي دخل الشركة (ص) والبالغة قيمتها ××× في دخل الشركة (س) للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. ولم يكن بمقدورنا الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة بشأن المبلغ الدفترى لاستثمار الشركة (س) في الشركة (ص) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، وحصة الشركة (س) في صافي دخل الشركة (ص) لنفس العام لأننا مُنعنا من الوصول إلى المعلومات المالية والإدارة والمراجعين في الشركة (ص). وبناءً عليه، فلم نكن قادرين على تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على هذه المبالغ.

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا المتحفظ.

المعلومات الأخرى [أو عنوان آخر إذا كان ذلك مناسباً مثل "معلومات أخرى بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها"]

الإدارة^{٤٧} هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى [المعلومات الواردة في التقرير^{٤٨}،^{٤٩} ولكنها لا تتضمن القوائم المالية الموحدة وتقرير المراجع عنها].

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكلٍ جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت تبدو بأية صورة أخرى مُحَرَّفة بشكلٍ جوهري.

وإذا خُصصنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. وكما هو موضح في قسم أساس الرأي المتحفظ أعلاه، فإننا لم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة عن المبلغ الدفترى لاستثمار الشركة (س) في الشركة (ص) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، وحصة الشركة (س) في صافي دخل الشركة (ص) لنفس السنة. وبالتالي، فلم نتمكن من استنتاج ما إذا كانت المعلومات الأخرى مُحَرَّفة بشكلٍ جوهري فيما يتعلق بهذا الأمر أم لا.

[الأمور الرئيسة للمراجعة^{٤٩}]

الأمور الرئيسة للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور. وبالإضافة إلى الأمر الموضح في قسم "أساس الرأي المتحفظ"، حددنا الأمور الموضحة أدناه لتكون الأمور الرئيسة للمراجعة التي يلزم الإبلاغ عنها في تقريرنا.

[يتم وصف كل أمر من الأمور الرئيسة للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠١)]

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية^{٥٠}

[يتم التقرير وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠٠) - انظر المثال التوضيحي (٢) الوارد في معيار المراجعة (٧٠٠)]

^{٤٧} خلال هذه الأمثلة التوضيحية لتقارير المراجع، قد يحتاج مصطلحا الإدارة والمكلفون بالحوكمة أن يتم استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية

^{٤٨} يمكن استخدام وصف أكثر تحديداً للمعلومات الأخرى، مثل "تقرير الإدارة وبيان رئيس مجلس الإدارة" لتحديد المعلومات الأخرى.

^{٤٩} قسم الأمور الرئيسة للمراجعة مطلوب للمنشآت المدرجة فقط.

^{٥٠} خلال هذه الأمثلة التوضيحية لتقارير المراجع، قد يحتاج مصطلحا الإدارة والمكلفون بالحوكمة أن يتم استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

[يتم التقرير وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠٠) - انظر المثال التوضيحي (٢) الوارد في معيار المراجعة (٧٠٠)]

[الشريك المسؤول عن الارتباط في المراجعة التي أدت إلى صدور تقرير المراجع المستقل المائل هو الاسم].^{٥١}

[التوقيع باسم مكتب المراجعة، أو الاسم الشخصي للمراجع، أو بكليهما، حسب الاقتضاء^(*)]

[عنوان المراجع]

[التاريخ]

^{٥١} يُذكر اسم الشريك المسؤول عن الارتباط في تقرير المراجع لأعمال مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الغرض العام للمنشآت المدرجة، ما لم يكن من المتوقع بدرجة معقولة، وذلك في ظروف نادرة للغاية، أن يؤدي ذلك الإفصاح إلى تهديد كبير للأمن الشخصي (انظر معيار المراجعة (٧٠٠)، الفقرة ٤٦).

* ينبغي الالتزام بنظام مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية.

المثال التوضيحي (٧): تقرير المراجع عن أية منشأة، سواءً مدرجة أو غير مدرجة، والذي يحتوي على رأي معارض عند حصول المراجع على جميع المعلومات الأخرى قبل تاريخ تقريره، وتأثير الرأي المعارض في القوائم المالية الموحدة أيضاً على المعلومات الأخرى.
لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:

- مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية الموحدة للمنشأة، سواءً كانت مدرجة أو غير مدرجة، باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة هي مراجعة مجموعة (أي أن معيار المراجعة (٦٠٠) (المحدث) منطبق).
- تم إعداد القوائم المالية الموحدة من قبل إدارة المنشأة، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (إطار ذو غرض عام).
- تعكس شروط ارتباط المراجعة وصف مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية الموحدة المنصوص عليه في معيار المراجعة (٢١٠).
- القوائم المالية الموحدة محرّفة بشكلٍ جوهري بسبب عدم توحيد منشأة تابعة. وبعد التحريف الجوهري منتشرة في القوائم المالية الموحدة. ولم يتم تحديد تأثيرات التحريف على القوائم المالية الموحدة، لأنه لم يكن من الممكن عملياً القيام بذلك (أي المناسب هو إبداء رأي معارض).
- المتطلبات المسلكية ذات الصلة التي تنطبق على المراجعة هي الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية.
- استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، خلص المراجع إلى أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وفقاً لمعيار المراجعة (٥٧٠).
- تم الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة، وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠١).
- حصل المراجع على جميع المعلومات الأخرى قبل تاريخ تقريره، والأمر الذي نتج عنه الرأي المعارض في القوائم المالية الموحدة يؤثر أيضاً على المعلومات الأخرى
- يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية الموحدة عن أولئك المسؤولين عن إعداد هذه القوائم.
- لا يتحمل المراجع مسؤوليات تقرير أخرى مطلوبة بموجب أنظمة أو لوائح.

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

الرأي المعارض

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة للشركة (س) والمنشآت التابعة لها (المجموعة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، وقائمة الدخل الشامل الموحدة، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة، وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

وفي رأينا، ونظراً لأهمية الأمر الذي تمت مناقشته في قسم "أساس الرأي المعارض" الوارد في تقريرنا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة لا تعرض بشكل عادل، (أو لا تعطي صورة حقيقية وعادلة ل) المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي المعارض

كما هو مبين في الإيضاح ×، لم توحيد المجموعة الشركة التابعة (ص) التي استحوذت عليها المجموعة خلال عام ٢٠١٠، لأنها لم تكن قادرة على تحديد القيم العادلة لبعض الأصول والالتزامات المهمة للشركة التابعة في تاريخ الاستحواذ. ولذلك تمت المحاسبة عن هذا الاستثمار على أساس التكلفة.

وبموجب المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، فقد كان ينبغي على المجموعة أن تقوم بتوحيد هذه الشركة التابعة، والمحاسبة عن الاستحواذ على أساس مبالغ مبدئية. ولو كانت الشركة (ص) قد تم توحيدها، لكان العديد من عناصر القوائم المالية الموحدة المرفقة قد تأثر بشكلٍ جوهري. ولم يتم تحديد تأثيرات الفشل في التوحيد على القوائم المالية الموحدة.

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا المعارض.

المعلومات الأخرى [أو عنوان آخر إذا كان ذلك مناسباً مثل "معلومات أخرى بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها"]

الإدارة^{٥٢} هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى [المعلومات الواردة في التقرير X،^{٥٣} ولكنها لا تتضمن القوائم المالية الموحدة وتقرير المراجع عنها].

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكلٍ جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت تبدو بأية صورة أخرى مُحَرَّفة بشكلٍ جوهري. وإذا خُصَّصنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. وكما هو موضح في قسم أساس الرأي المعارض أعلاه، فقد كان ينبغي على المجموعة أن تقوم بتوحيد الشركة (ص) والمحاسبة عن الاستحواذ على أساس مبالغ مبدئية. وقد خُصَّصنا إلى أن المعلومات الأخرى مُحَرَّفة بشكلٍ جوهري لنفس السبب فيما يتعلق بالمبالغ أو البنود الأخرى الواردة في التقرير X والتي تأثرت بعدم توحيد الشركة (ص).

[الأمور الرئيسة للمراجعة^{٥٤}]

الأمور الرئيسة للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور. وبالإضافة إلى الأمر الموضح في قسم "أساس الرأي المعارض"، حددنا الأمور الموضحة أدناه لتكون الأمور الرئيسة للمراجعة التي يلزم الإبلاغ عنها في تقريرنا.

[يتم وصف كل أمر من الأمور الرئيسة للمراجعة وفقاً لمعييار المراجعة (١) (٧٠)]

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية^{٥٥}

[يتم التقرير وفقاً لمعييار المراجعة (٧٠٠) - انظر المثال التوضيحي (٢) الوارد في معييار المراجعة (٧٠٠)]

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

[يتم التقرير وفقاً لمعييار المراجعة (٧٠٠) - انظر المثال التوضيحي (٢) الوارد في معييار المراجعة (٧٠٠)]

^{٥٢} خلال هذه الأمثلة التوضيحية لتقارير المراجع، قد يحتاج مصطلحا الإدارة والمكلفون بالحوكمة أن يتم استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية

^{٥٣} يمكن استخدام وصف أكثر تحديداً للمعلومات الأخرى، مثل "تقرير الإدارة وبيان رئيس مجلس الإدارة" لتحديد المعلومات الأخرى.

^{٥٤} قسم الأمور الرئيسة للمراجعة مطلوب للمنشآت المدرجة فقط.

^{٥٥} خلال هذه الأمثلة التوضيحية لتقارير المراجع، قد يحتاج مصطلحا الإدارة والمكلفون بالحوكمة أن يتم استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية

[الشريك المسؤول عن الارتباط في المراجعة التي أدت إلى صدور تقرير المراجع المستقل المائل هو [الاسم].^{٥٦}]

[التوقيع باسم مكتب المراجعة، أو الاسم الشخصي للمراجع، أو بكليهما، حسب الاقتضاء^(*)]

[عنوان المراجع]

[التاريخ]

^{٥٦} يُذكر اسم الشريك المسؤول عن الارتباط في تقرير المراجع لأعمال مراجعة مجموعة كاملة من الفوائيم المالية ذات الغرض العام للمنشآت المدرجة، ما لم يكن من المتوقع بدرجة معقولة، وذلك في ظروف نادرة للغاية، أن يؤدي ذلك الإفصاح إلى تهديد كبير للأمن الشخصي (انظر معيار المراجعة (٧٠٠)، الفقرة ٤٦).

* ينبغي الالتزام بنظام مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية.

Copyright	حقوق التأليف والنشر
“This Handbook of International Quality Management, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2023-2024 Edition of the International Auditing and Assurance Standards Board published by the International Federation of Accountants in August 2024 in the English language, has been translated into Arabic by the Saudi Organization for Chartered and Professional Accountants in March 2025, and is reproduced with the permission of IFAC. The process for translating the Handbook of International Quality Management, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2023-2024 Edition was considered by IFAC and the translation was conducted in accordance with “Policy Statement—Policy for Translating Publications of the International Federation of Accountants.” The approved text of the Handbook is that published by IFAC in the English language. IFAC assumes no responsibility for the accuracy and completeness of the translation or for actions that may ensue as a result thereof.	“قامت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في مارس ٢٠٢٥ بإعداد الترجمة العربية لكتاب إصدارات المعايير الدولية لإدارة الجودة والمراجعة والفحص والتأكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، طبعة عام ٢٠٢٣-٢٠٢٤ التي أصدرها مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد، ونشرها الاتحاد الدولي للمحاسبين في أغسطس ٢٠٢٤ باللغة الإنجليزية. وتم إعادة نشر هذا الكتاب بإذن من الاتحاد الدولي للمحاسبين. وقد نظر الاتحاد الدولي للمحاسبين في آلية ترجمة هذا الكتاب، والذي تمت ترجمته وفقاً لسياسة الاتحاد المنشورة بعنوان “بيان السياسات: سياسة ترجمة مطبوعات الاتحاد الدولي للمحاسبين”. والنسخة المعتمدة من هذا الكتاب هي النسخة التي أصدرها الاتحاد الدولي للمحاسبين باللغة الإنجليزية. ولا يتحمل الاتحاد الدولي للمحاسبين أية مسؤولية عن دقة واكتمال الترجمة أو عن التصرفات التي قد تنشأ نتيجة لها.
English language text of the Handbook of International Quality Management, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements © 2024 by IFAC. All rights reserved.	حقوق التأليف والنشر للنص الإنجليزي من كتاب إصدارات المعايير الدولية لإدارة الجودة والمراجعة والفحص والتأكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة © لعام ٢٠٢٤ محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين. جميع الحقوق محفوظة.
Arabic language text of the Handbook of International Quality Management, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements © 2025 by IFAC. All rights reserved.	حقوق التأليف والنشر للنص العربي من كتاب إصدارات المعايير الدولية لإدارة الجودة والمراجعة والفحص والتأكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة © لعام ٢٠٢٥ محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين. جميع الحقوق محفوظة.
Original title: [Handbook of International Quality Management, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2023-2024 Edition] ISBN: [978-1-60815-573-6]	العنوان الأصلي: [Handbook of International Quality Management, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2023-2024 Edition] ردمك: [978-1-60815-573-6]
Contact Permissions@ifac.org for permission to reproduce, store or transmit, or to make other similar uses of this document.”	اتصل على permission@ifac.org للحصول على إذن بإعادة النشر أو التخزين أو النقل أو أي استخدامات أخرى مماثلة لهذا المستند.”